

المشروعات الصغيرة.. أهداف كبرى بجهود مبعثرة!

شكلت المشروعات الصغيرة أملاً واعداً للاقتصاد السوري المنهك باعتبارها إحدى ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكنها اصطدمت بعوائق كبيرة من نقص التمويل مروراً بالروتين الإداري وليس انتهاء بتقلبات سعر الصرف، حيث حذت هذه العوامل من تطورها ونموها بشكل يحاكي التجارب العالمية الناجحة في الاقتصادات التي نهضت على يد هذه المشروعات. وفي هذا الصدد وانطلاقاً من رؤية السيد الرئيس وديارته بأهمية هذه المشروعات ودورها كحامل للاقتصاد كان هناك العديد من القرارات والإجراءات المهمة من أهمها القانون رقم ٨/ لعام ٢٠٢١ الذي سمح بتأسيس «مصارف التمويل الأصغر» لتأمين التمويل اللازم، إلى الاجتماع الأخير والمهم جداً مع ممثلي صندوق التضامن الاجتماعي والتنمية لبحث واقع هذه المشروعات والذي تلاه إصدار القانون رقم ١٨ لعام ٢٠٢٤ القاضي بتعديل المادة ١٦ من القانون رقم ٨ لعام ٢٠٢١ والذي يهدف إلى تحقيق المزيد من دعم عمل مصارف التمويل الأصغر في تقديم قروض بتكلفة مصرفية منخفضة. فهل ستترجم هذه القرارات والمراسيم على أرض الواقع لتأسيس بنية تنظيمية وهيكلية صحيحة لهذه المشروعات.. وهل بدأت عجلة هذه المشروعات بالدوران فعلاً..؟!

ص ٨-٩

٣٥٠ مليون يورو صادرات سورية خلال الثلث الأول من العام الجاري

بلغت الصادرات السورية في العام ٢٠٢٣ نحو مليار يورو بارتفاع ملحوظ مقارنة بالأعوام السابقة، سواء من حيث القيمة أو الكمية، فعلى صعيد القيمة نمت الصادرات السورية في العام ٢٠٢٣ بنسبة ٦١ بالمئة مقارنة بالعام ٢٠٢٢، وهو أكبر رقم - رغم تواضعه - للصادرات منذ عام ٢٠١٣، وعلى صعيد الكمية نجد زيادة في الصادرات في عام ٢٠٢٣ بنسبة ٢٣٠ بالمئة مقارنة بعام ٢٠١٩، وبنسبة ١٢٤ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٢٠ ونسبة ١٠١ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٢١ و٥٣ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٢٢، وبالسياق ذاته وتبعاً لبيانات الصادرات في الثلث الأول من العام ٢٠٢٤ نجد أن قيمة الصادرات في هذا الثلث ٣٥٠ مليون يورو قياساً بـ ٢٠٠ مليون يورو للفترة نفسها من العام الماضي أي بزيادة ٧٤ بالمئة.

ص ١٢-١٣

أي زيادة على الأجور والرواتب مرهونة بتحقيق الوفر وزير المالية: لا رفع للدعم ولا خصخصة منشآت قطاعي الصحة والتعليم كما يشاع



جديدة من العمل وفق مؤشرات وظروف لا تعد مثالية، بل حولت سياساتنا الاقتصادية لسياسات دفاعية عن حق المواطن بالعيش

من دون أي حسابات مسبقة، وبشفافية واتزان حملامعها الكثير من المكاشفات، التي فرضت نفسها في عالم الأرقام والإحصائيات لما يرسم من سياسات مالية واقتصادية من شأنها النهوض باقتصاد ما بعد الحرب، لتكون الوجهة اليوم ومن دون أي تردد وتتجاوب فعال كان اللقاء مع وزير المالية الدكتور كنان ياغي نقطة البدء في الخوض بنقاش أقل ما يمكن أن نصفه بالإيجابي والمثمر لجهة الأخذ بكل الاعتبارات المالية والاجتماعية، التي نشأت بفعل التبدلات الحاصلة في ميدان عمل الوزارة، وبما يتسجم مع حالة التراجع في مصادر رئيسية لإيرادات بلد عانى سنوات طويلة من هزات اقتصادية عنيفة محلية وعالمية، أخذت به إلى زوايا

الكرام وفق الإمكانيات المتاحة. عناوين عريضة لم نستطع تجزئتها بين مهم وأهم، فاستمرار العمل والسعي لتحقيق التوازن كان الطابع الغالب على حديث الوزير كنان ياغي، انطلاقاً من عمق المسؤولية والإدراك الدقيق لحثيثات الواقع الحاد، من دون أي تهرب أو إنكار لوجود الصعوبات، التي باتت واضحة وأكثر ملامسة لمعيشة المواطن، المتضرر الأول منها، حسب تأكيدات الوزير، لتبدو لنا الإجراءات أكثر وضوحاً ضمن صيغة تقديم التفاصيل لحثيثات كل خطوة تخطوها الوزارة، من دون إغفال لأي عثرات وقعت ضمن التفاصيل، والبحث فيما يمكن العمل على تلافيتها مستقبلاً.

ص ٢-٤

انخفاض الإقبال على شراء الهواتف الخليوية ٩٠ بالمئة

ص ٦

دور الدولة الاقتصادي بين المناكفات وإعادة الهيكلة

ص ١٠

الإصلاحات الضريبية في مواجهة العجز التقني!

ص ١١

الحكومة بدأت جدياً بدراسة الدعم النقدي.. والعنوان مكافحة الفساد والهدر

ص ٧

لماذا كل هذا العداء للتشاركية..؟!

ليست «بعبعا» ولا بيعاً للبلاد وقبض ثمنها.. بمقدار ما هي طريق إنقاذ للمؤسسات الفارقة

السورية للطيران نحو إدارة جديدة تعلق بها عالياً

ناجحة وراحة وتمتع باستقلال مالي وإداري تام، وأنداك يمكن لنا أن نسأل ما الفوائد والميزات التي يمكن للقطاع الخاص إضافتها إذا؟ في سورية ونتيجة الحرب والعقوبات والترهل الإداري والقوانين الملزمة لعمل المؤسسات، باتت التشاركية بمفهومها العام فرصة لإنقاذ المؤسسات ورفع مستواها وأدائها إلى مستوى القطاع الخاص الناجح من دون المساس بملكيتها، وهذا ما تم العمل عليه في كل عقود الشراكة حيث بقيت الدولة هي المالكه لكن منحت الإدارة للقطاع الخاص الذي أثبت في تجارب سابقة أنه قادر على النهوض بالمؤسسات، وإعادة هيكلتها بشكل رشيق خالٍ من «فرص الفساد» يستند إلى الكفاءة وتعيين الشخص المناسب في المكان المناسب ومنحه ما يستحق من تعويضات بتعبه داخل سورية.

الآن وبعد تصديق عقد الإدارة لشركة قطاع خاص، ستبدأ «السورية» بعملية جرد كبيرة قبل تسليم الشركة الجديدة الإدارة وتلزمها بالعديد من الشروط التي تم التباحث حولها لمدة أشهر بهدف الحفاظ على كامل حقوق مؤسسة الطيران والعاملين فيها، وضمان تحسين جودة الخدمات الأرضية والجوية، وبناء مطبخ جديد للسورية قادر على تقديم ١٠ آلاف وجبة يومية، وأليات جديدة للخدمات الأرضية، والعديد من البنود التي جميعها تؤكد أن «السورية» ستدخل قريباً مرحلة جديدة متعلق بها عالياً لتحافظ على شعارها التاريخي بأن السورية تعني «الأمان» ليس فقط للرحلات الجوية بل أيضاً لكوادرها وملكها الأساس -الدولة- بحيث تصبح رافداً أساسياً للخزينة.

واضحة حيث تحتفظ السورية بكامل أرباحها ليس في زمن الحرب أو الأزمة، بل كما كانت في أوج عملها قبل الحرب، يضاف إليها نسبة كبيرة من الأرباح التشغيلية، والحفاظ على العمال كافة من كل الفئات، مع أولوية لتعديل الرواتب والأجور حيث تصبح مرضية للجميع وخاصة بعد تسرب عدد كبير من الطيارين والفنيين، نتيجة تدني الرواتب المقدمة، كما يتضمن عقد الإدارة الذي جرى التصديق عليه الأسبوع الماضي من قبل رئاسة الحكومة بإضافة عدد من الطائرات للأسطول، حيث يكون قادراً على تلبية كل محطاته القديمة والجديدة وإصلاح ما يمكن إصلاحه من طائرات متوقفة عن العمل نتيجة حاجتها للتعمير أو لقطع غيار أو إصابتها بشظايا الحرب. واللافت اليوم، أن كل من عارض عقد الشراكة مع السورية لم يقدم أي خطة إنقاذ بديلة، بل اكتفى بالحدوث عن سوء الإدارة ومصادرة الصلاحيات، ناسياً أو متناسياً حجم الفساد الذي يمكن أن تسببه اللجان المكلفة شراء قطع الغيار -وبشكل طارئ- للمؤسسة- والرواتب المتدنية للطيارين والمهندسين والضباط والفنيين وموظفي الخدمات الأرضية وغيرهم، وكل ذلك نتيجة القوانين التي تحكم مؤسسات الدولة عموماً.

كل التسهيلات قد تكون مشروعة عندما تكون المؤسسة التي تدخل في شراكة مع القطاع الخاص

سليمة ولا تخضع لأي عقوبات دولية، ولدينا إقبال كئيف على الاستثمار في سورية، لكن اليوم في الوضع الراهن، لا يمكن لأي مؤسسة الإعلان عن اسم مستثمر واحد، لتعرضها لعقوبات دولية فورية، كما أنها غير قادرة على طرح الموضوع للاستثمار، لكون عدد المستثمرين قد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة، ممن يملكون القدرة والرغبة والشجاعة على الاستثمار وضخ الأموال في مؤسسات الدولة، حيث من الأفضل بالنسبة لأي مستثمر هو التأسيس لشركة جديدة تكون خالية من المشكلات الإدارية والوظيفية (مثال التوظيف الاجتماعي)، إضافة لما سيكسبه من إعفاءات ضريبية من خلال مرسوم الاستثمار الأخير. حين يتعلق الأمر بمؤسسات الدولة، فالشراكة مع القطاع الخاص قد تعني بكل بساطة «الإنقاذ» حيث يدخل مجموعة من المستثمرين لانتشال قطاع أو مؤسسة من مستنقع العقوبات والقوانين غير المنصفة، لضمان استمرارها على حين تحتفظ الدولة بكامل الملكية وتتعاون في إدارة جديدة تمتلك المرهونة الإدارية والمالية اللازمة لإدارة الشركة أو المؤسسة مع الحفاظ على كامل عمالها وأرباحها المالية التي تسد للخزينة العامة للدولة.

الشراكة.. ضرورة والسورية للطيران مثال في مثال «السورية» للطيران، وبعد دراسات واجتماعات استمرت لأشهر، كانت بنود الاتفاق

يعقل أن الشركة الوطنية الأولى التي تمثل سورية تبقى على طائفة واحدة فقط في أول أيام العيد وتوقف جميع الطائرات بسبب الصيانة، وفي الوقت نفسه لدينا شركة رديفة وطنية ناجحة تشغل 4 طائرات في الوقت المحدد مع خدمة ممتازة، لكن الفارق أن الشركة الرديفة خاصة وقرارها من رجل واحد أو مجلس إدارة، ولا وجود للجان مختصة بالسرقة، مطالبا بالإسراع في توقيع عقد الشراكة، لتبقى السورية تعلق في الأجواء وتكون قادرة على المنافسة.

هو مثال من عدة مقالات ومنشورات تحدثت عن هذه الشراكة، وهي رد مباشر من هذا الطيار القائد على من سماهم أعداء «السورية» والمقصود بهم كل الذين عرقلوا هذه الشراكة منذ أشهر بحجج وأهية مستخدمين الشعارات الوطنية وحرصهم على المصلحة الوطنية والناقل الوطني، متجاهلين عمداً أو دون قصد حالة الترهل التي وصلت إليه المؤسسات السورية نتيجة العقوبات من جهة وسوء الإدارة من جهة ثانية وحجم الفساد الذي أصاب كل مفاصل الدولة.

ومن الأسئلة التي يتم طرحها حول «التشاركية» بمفهومها العام أنها تحتاج إلى شفافية مطلقة ودفتر عروض فني ومالي، ودراستها حيث تذهب للعروض الأفضل.. هو سؤال محق لو أننا في ظروف اقتصادية

خاص

لا تزال المشاريع التي تم التوقيع عليها أو التي تتم دراستها تخضع لنقاش عام في الأوساط الاقتصادية السورية، مع وجود العديد من التساؤلات، البعض منها محق والأخر يبراد منها باطل..! «الاقتصادية» تبدأ اليوم بطرح ملف «التشاركية» بين القطاعين العام والخاص، ولا تعني هنا التشاركية بصيغتها القانونية البحتة، بل كل ما يمكن وصفه بالسلامة بين القطاعين العام والخاص مثل عقود الاستثمار أو عقود الإدارة، وتحاول الإجابة عن التساؤلات، مع الإشارة إلى أن التشاركية لا تعني بأي حال من الأحوال «الخصخصة»، حيث تبقى الملكية الكاملة للدولة لكن بإدارة القطاع الخاص الذي سيوفر المرهونة الإدارية اللازمة لحسن سير المؤسسة وضخ المزيد من الأموال الخاصة، ولا سيما في الظروف التي تمر بها سورية، وبما يضمن استمرارية العمل.

منذ أيام نشر أحد كبار طياري مؤسسة الطيران العربية السورية منشوراً على صفحته على مواقع التواصل الاجتماعي، يطالب من خلاله بالإسراع في توقيع عقد التشاركية» بين مجموعة من المستثمرين والمؤسسة قائلاً: «نعم للتشاركية للخطوط «السورية»، وهذا الكلام مخصص لأعداء «السورية» للطيران»، مرجعاً كلامه إلى تعطل طائرتين للمؤسسة قبل العيد بيومين، في وقت كانت الحاجة ملحة لوجود قطع غيار تم توفيرها بعد أيام، الأمر الذي تسبب بتأخير عدد من الرحلات.

وأضاف الطيار القائد في منشوره متسائلاً: «هل

لا تعني «الخصخصة».. الملكية للدولة والإدارة للخاص

لا رفع للدعم ولا خصخصة لمنشآت قطاعي الصحة والتعليم كما يُشاع

وزير المالية لـ «الاقتصادية»: بزيادة ١١٥ بالمئة عن العام الماضي

تطور حجم الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٤ لتصل إلى ٣٥,٥ ألف مليار ليرة سورية

تمويل عجز الموازنة بالاقتراض عن طريق سندات الخزينة إجراء صحي

■ هني الحمدان - بارعة جمعة

من دون أي حسابات مُسبقة، وبشفافية وازتران حملهما الكثير من المكشفات، التي فرضت نفسها في عالم الأرقام والإحصائيات لما برسم من سياسات مالية واقتصادية من شأنها النهوض باقتصاد ما بعد الحرب، لتكون الوجهة اليوم ومن دون أي تردد ويتجاوب فعال كان اللقاء مع وزير المالية الدكتور كنان باغي بقطة البدء في الخوض بنقاش أقل ما يمكن أن نصفه بالإيجابي والمُتر لجهة الأخذ بكل الاعتبارات المالية والاجتماعية، التي نشأت بفعل التبدلات الحاصلة في ميدان عمل الوزارة، وبما ينسجم مع حالة التراجع في مصادر رئيسية لإيرادات بلد عانى سنوات طويلة من هزات اقتصادية عنيفة محلية وعالمية، أخذت به إلى زوايا جديدة من العمل وفق مؤشرات وظروف لا تعد مثالية، بل حولت سياساتنا الاقتصادية لسياسات دفاعية عن حق المواطن بالعيش الكريم وفق الإمكانيات المتاحة.

عناوين عريضة لم نستطع تجزئتها بين مهم وأهم، فاستمرار العمل والسعي لتحقيق التوازن كان الطابع الغالب على حديث الوزير كنان باغي، انطلاقاً من عمق المسؤولية والإدراك الدقيق لحثيات الواقع الحالي، من دون أي تهرب أو إنكار لوجود الصعوبات، التي باتت واضحة وأكثر ملامسة لعيشة المواطن، المتضرر الأول منها، حسب تأكيدات الوزير، لتبدو لنا الإجراءات أكثر وضوحاً ضمن صيغة تقديم التفاصيل لحثيات كل خطوة تخطوها الوزارة، من دون إغفال لأي عثرات وقعت ضمن التفاصيل، والبحث فيما يمكن العمل على تلفيها مستقبلاً. حواراً كان الفرصة لتبيان كل ما يدور في هواجس مجتمع بات الأكثر انتقاداً لأي إجراء حكومي، والأكثر تطلباً لتحسين معيشته، أخذاً بالوزير باغي لتوظيف جميع الطاقات والإمكانات المتاحة في سبيل خدمة الاقتصاد والوطن بأن معاً.

الموازنة العامة

■ كيف يتم توزيع الاعتمادات الخاصة بالموازنة العامة لمواكبة التضخم؟
■ تشكل الموازنة العامة حجر الأساس للاقتصاد الوطني، وتوزع ضمن خمسة أبواب، أولها وأكثرها أهمية ملف الرواتب والأجور، فمن كتلة تبلغ ٣٥٥٠٠ مليار ليرة سورية، تم تخصيص ٦١٤٥ لهذه الكتلة، وضمن هدف واحد هو زيادة اعتماداتها المالية بشكل مستمر، إلى جانب النظر بمسألة النفقات التي تضم من بينها: (الدعم الاجتماعي، الرواتب والأجور، نفقات إدارية وتحويلية، والإنفاق الاستثماري، و(و) غيرها الكثير. كما يشكل التضخم ضغطاً كبيراً على عمل الوزارة بل يحملها جهوداً مضاعفة، مع الأخذ بالحسبان أن الإيرادات العامة ليست بالمرونة التي تمكنها من مواجهة ارتفاع معدلات التضخم الكبيرة والمتواصلة، وبالتالي تلبية النفقات العامة للدولة.

■ ما نسبة الزيادات والمنح الأخيرة على الرواتب والأجور؟

■ لقد تطور حجم الموازنة العامة للدولة لتصل إلى ٣٥,٥ ألف مليار ليرة سورية، وكانت نسبة الزيادة على الرواتب والأجور الصادرة في الشهر التاسع من العام الماضي قد بلغت ١٠٠٪، شملت قرابة مليونين و٦٠٠ ألف عامل في القطاع الحكومي، ومن ثم صدرت زيادة أخرى في الشهر الثاني من العام الحالي بنسبة ٥٠٪، لتشكل بعد ذلك كتلة الرواتب والأجور حوالي مليار ليرة تقريباً، أي بما يعادل ربع الموازنة العامة للدولة اليوم، في حين كانت سابقاً تشكل ١٧٪ منها

دراسة حكومية لتعديل طبيعة العمل وأخرى لتحسين أنظمة الحوافز لعمالين

للمستثمرين الراغبين في العودة؟
■ وسط شكوى كثيرة يقدمها الصناعيون في الداخل عن صعوبة العمل الحالية، نجد في الطرف الآخر وجود نشاط صناعي كبير وخاصة في المدن والمناطق الصناعية التي توليها الحكومة كل اهتمام. كما لتحسن المناخ الاستثماري وخاصة بعد صدور قانون الاستثمار رقم ١٨/ لعام ٢٠٢١ وتعديلاته بالقانون رقم ٢٢/ لعام ٢٠٢٣، والذي أعطى محفزات ضريبية وجمركية للمستثمرين أثراً إيجابياً للقطاع الصناعي، وحالياً تتفوق الصادرات الصناعية على الصادرات الزراعية منذ عام ٢٠٢٣، إذ بلغت حصة الصادرات الصناعية ٥٥٪ من إجمالي الصادرات، في حين بلغت حصة الصادرات الزراعية ٢٢٪ وهو دليل وحة لتطور الصناعة في الداخل، إضافة إلى تزايد عدد المنشآت الصناعية العاملة في المدن الصناعية بشكل كبير، فمثلاً ارتفع عدد المنشآت العاملة في مدينة الشيخ نجار من ٥٠ منشأة في عام ٢٠١٦ إلى أكثر من ١٠٠٠ منشأة في عام ٢٠٢٤ ويمكن القياس على ذلك في باقي المدن والمناطق الصناعية. كما يؤكد الوزير باغي على وجود رغبة لدى العديد من الصناعيين السوريين العاملين في الخارج مثل «مصر»، بإعادة تأهيل منشآتهم الصناعية في سورية، وذلك خلال اللقاء الذي جمعهم به في القاهرة بداية الشهر الجاري.

■ النظام الضريبي في سورية «مستنسخ وغير صالح» ولم يعد له وجود في العالم، كما أضر بالخزينة العامة والاقتصاد، ولم يحدث إصلاح ضريبي وإنما «تصليحات... الكثير من الخبراء أكدوا ضرورة

التهرب الضريبي

■ كيف يتم التعامل مع مطالب الصناعيين في داخل وخارج سورية؟ وهل من خطوات لتهيئة المناخ

تحسين الإيرادات العامة يتم بثلاثة اتجاهات.. استثمار أملاك الدولة.. تحسين العائدات من الضرائب والرسوم.. زيادة الفوائض الاقتصادية

إصلاحه.. ما الخطوات المتبعة من قبلكم في إطار تعديل القوانين؟

■ فيما يتعلق بإصلاح النظام الضريبي، تتجه وزارة المالية بخطوات محددة ومتراصة نحو إصلاح النظام الضريبي من خلال تعديلات جذرية قائمة على الانتقال بشكل مدروس وموثوق إلى الضريبة على القيمة المضافة والضريبة الموحدة على الدخل من خلال اعتماد منهجية واضحة ومتراصة ومتكاملة بإجراءاتها وخطة عملها على أكثر من مستوى بهدف إصلاح حقيقي للنظام الضريبي وتفعيل الدور السياسي له وتحقيق العدالة بالتكليف والحد من التهرب الضريبي وزيادة التزام المكلفين فمن إنجاز التراكم الضريبي إلى الحد من دور العنصر البشري تدريجياً وأتمتة العمل الضريبي وتحسين كفاءة الخدمات المقدمة وبناء قواعد بيانات مؤتمتة يمكن من خلالها اتخاذ قرارات عملية أكثر دقة وكفاءة بالعمل الضريبي.

كما أنجزت وزارة المالية المسودة الأولى لمشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة عن طريق لجنة فنية متخصصة، ومن المخطط أن يكون نافذاً من بداية عام ٢٠٢٥، وتم إرسال نسخة منه إلى اتحادات غرف التجارة والصناعة والسياحة والزراعة ونقابة المهن المالية والحاسبية وجمعية المحاسبين القانونيين ليبدأ نقاش هذه المسودة معهم مع نهاية هذا الشهر، وتترافق هذه الخطوة مع استلام الإدارة الضريبية بنهاية شهر حزيران الحالي للبرمجية الخاصة بالفوترة الإلكترونية والتي هي تطوير رئيسي ومدروس بدقة لمنظومة الربط الإلكترونية التي عملت عليها الإدارة الضريبية.

الجمارك وحالة الرعب

■ لا تزال الجمارك تشكل حالة رعب لدى الكثير من الفعاليات الاقتصادية وخاصة عند دخولهم المنشآت بشكل «استقزازي» على حين كان هناك مطالب بمنع دوريات الجمارك من دخول الأسواق والاكتفاء بمراقبة الحدود والطرق العامة، هل وصلنا إلى حل لهذه المعاناة؟ أو هل يمكن أن نصل إلى حل قريباً؟

■ بالنسبة للجمارك وما يقار من تساؤلات حول علاقتها مع الفعاليات التجارية والصناعية، يؤكد الوزير باغي أنه وبالاستناد إلى القانون النافذ الذي يسمح للجمارك بمكافحة التهريب على مساحة الوطن في الداخل والخارج يعد نشاطها قانونياً لا لبس فيه. ولضبط ذلك تقتضي التعليمات عدم دخول الدوريات الجمركية لأي مكان (منشأة - مستودع - محل.....) دون أمر تحرر صادر عن مدير الجمارك أو أمر الضابطة أو المفوض بذلك، وعدم السماح للدوريات بدخول أي منشأة دون وجود مندوب ممثل عن الجهة التابعة لها كغرف الصناعة والتجارة أو النقابات.

ولتطوير وضبط العمل قامت مديرية الجمارك بالعديد من الإجراءات التقنية التي تهدف إلى زيادة دقة الإجراءات والحد من الأخطاء والجاوزات،

وقد شملت هذه الإجراءات تنظيم ومراقبة البيانات الجمركية من حيث المستندات والتنوع والقيمة، وأتمتة عمل مستودعات البضائع المحجوزة، وتطوير نظام الإدخال المؤقت للسيارات وغيرها.

كما تعمل الإدارة بشكل مستمر على تدريب وتأهيل العاملين لديها وزيادة التواصل مع التجار والصناعيين والمواطنين للتدقيق في حالات الخلط والفساد التي قد تظهر، كما تم التشدد في العقوبات المفروضة بحق العناصر غير المنضبطة والمقصرة وتأمين بدائل لهم وفرض العقوبة المناسبة بحقهم حيث تم فرض عقوبات مختلفة بحق عناصر الجمارك بدء من العقوبات الخفيفة (إذ تم فرض أكثر من ١٢٠ عقوبة خفيفة خلال الفترة الماضية إضافة إلى ٧٦ حالة كف يد عن العمل). كما انعكست هذه الإجراءات على العمل الجمركي من خلال تضاعف الإيرادات الجمركية التي ارتفعت من ٣٦٢ مليار ليرة سورية في العام ٢٠٢٠ إلى ٢٦٠٠ مليار في العام ٢٠٢٣.

اقتصاد الظل

■ الجميع يؤيد فكرة تنظيمه وإخضاعه لمبدأ الضريبة.. هل من قرارات جديدة تنظم عمله وتجعل

الإلكترونية. وحالياً يوجد برنامج حكومي لتنظيم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر يهدف إلى تطوير بيئة الأعمال الخاصة بهذا القطاع والذي يعد مديلاً مهماً لمعالجة اقتصاد الظل في سورية.

تقديم الخدمات

■ هل من الغاء لقرار الحوافز الذي بات يمثل أهمية كبرى بالنسبة للعاملين في القطاع العام؟
■ كل ذلك لا يلقي مبدأ العمل بالحوافز أيضاً، الذي لم تنته الجهات المعنية من إعادة دراسته والبحث بطرق تطبيقه، لكون تحسين مستوى المعيشة هو من الأهداف الرئيسية للحكومة. وإن تحسين مستوى المعيشة يتجاوز موضوع تحسين الرواتب والأجور لتضاهي إليه قيمة الدعم الاجتماعي المقدم، والإنفاق على تحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة عبر رصدها الاعتمادات المالية اللازمة (صحة - تعليم - تربية - نقل....) فمثلاً تم رصد ٣٠٠٠ مليار ليرة في موازنة العام ٢٠٢٤ للقطاع الصحي فقط، نأفياً وجود أي خطة لرفع الدعم عن القطاع الصحي كما يشاع، إذ تشكل الصحة العامة أولوية إلى جانب التربية والتعليم أيضاً، أسوة بالخبز، الذي يعاني هدرًا كبيراً لإبقائه ضمن السعر الحالي لكون السعر المنخفض يشجع على الهدر والاستخدامات الخاطئة وتحويله علفاً للمواشي دون الأخذ بعين الاعتبار الصعوبات التي تعترض الحكومة لتأمين القمح، مقابل إمكانية تقديمه بسعر يناسب المواطن ويخفف البهر منه، أو إيجاد طرق وآليات أفضل لإيصال هذا الدعم لمستحقه.

مفهوم الهدر لم يقتصر على الأفران، بل يمتد للقطاع الصحي، ما يجعل من فكرة توفير الخدمات الصحية للشرائح الهشة في المجتمع أفضل من تقديمها للجميع بغض النظر عن المستوى المادي للمواطن وهذا ليس بالعدالة بشيء. كما أن تحسين إيرادات المشافي سيحسن نوعية وجودة الخدمات في المشافي العامة إضافة إلى تحسين مستوى دخلها وكوادرها بشكل أفضل.

والسؤال اليوم.. لم لا نسعى لتحقيق التوازن المالي للوحدات الصحية من خلال إعادة النظر بأجور الخدمات الصحية المقدمة وتقسيمها لشرائح تتناسب والإمكانات المالية لطالب الخدمة الصحية (جاني- بالكلفة- ماجور وبريب بسيط)؟ الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على هذه الوحدات وخدماتها المقدمة.

تمويل العجز

■ ما توصيفك للوضع المالي اليوم؟ وهل سيستمر تمويل العجز بالعجز؟
■ نعم الواقع يفرض الكثير من الأمور التي نتجت



١٢٠ عقوبة لكوادر في الجمارك وكف يد ٧٦ موظفاً عن العمل

منه مورد للخزينة العامة؟

■ يتمثل اقتصاد الظل أو الموازي بالأنشطة الاقتصادية المنتجة التي تمارس دون اطلاق ورقابة الأجهزة الحكومية المعنية، وهي مخفية بشكل مقصود عن السلطات العامة (من أجل تقادي دفع الضرائب مثلاً أو دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي أو الالتفاف حول معايير أو متطلبات معينة). ويشكل اقتصاد الظل في سورية حجماً كبيراً وهو ناتج بجزء كبير منه عن الحرب الإرهابية على سورية، ويجب العمل على تقليل حجمه لأسباب اقتصادية واجتماعية أهمها تحقيق العدالة في المنافسة في الاقتصاد وتعزيز الاستثمار، وفرض الرقابة الحكومية على منتجاته وخاصة الرقابة الصحية والطبية التي تمس معايير السلامة العامة في المجتمع.

هي مسألة مهمة، لناحية إعادة النظر بالإطار التشريعي الناظم لممارسة الأعمال في سورية، من ناحية سهولة الترخيص والوصول للتمويل وتأمين حوامل الطاقة والعمالة وغيرها. إضافة إلى منح محفزات ضريبية ومالية لترخيصها أولاً، كما تعمل بعض الدول على اتباع الحلول الرقمية لمعالجة اقتصاد الظل من خلال تطبيق أنظمة الدفع والفوترة

بفعل ظروف كثيرة، ومنها عجز الموازنة العامة، وبشكل عام تعاني معظم الدول مشاكل في موازنتها العامة بسبب التزايد في حجم الإنفاق العام ومحدودية الإيرادات، إن عجز الموازنة المستهدف ينسجم مع طبيعة الدورة الاقتصادية، ويكون عادةً ضمن الحدود الآمنة والصحية في حال لم يتعد نسبة ٢-٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي أو ٨-١٠ بالمئة من الصعبة يزداد هذا العجز ويتحول إلى مشكلة هيكلية تحتاج إلى معالجة في حال تجاوزه لهذه النسب.

واليوم يشهد عجز الموازنة العامة للدولة تراجعاً من ٣٠ بالمئة في العام ٢٠٢٣ إلى ٢٦ بالمئة من إجمالي اعتمادات الموازنة العامة للدولة، وستستمر الجهود تبدل باتجاه تخفيضه تدريجياً وصولاً إلى العجز المستهدف بحدود الـ ٢٠ بالمئة كما كان قبل الحرب الإرهابية على سورية.

■ السؤال اليوم.. كيف نمول العجز؟

■ لا تكاد وزارة المالية توفر جهداً لتأمين التمويل اللازم للإنفاق العام من مصادر حقيقية، وبالتالي لتخفيف العجز ما أمكن. ولكن نتيجة غياب المصادر المالية الرئيسية للموازنة العامة للدولة (الصادرات النفطية) وتزايد حجم الدعم الحكومي (وخاصة المحروقات) فستضطر وزارة المالية للاقتراض من المصرف المركزي لتأمين التمويل المطلوب. إلى جانب الاعتماد على الاقتراض الداخلي من القطاع المالي عن طريق إصدار سندات الخزينة، التي تعد بنظرنا إجراء صحيحاً باعتبارها أدوات مالية توفر التمويل ولا تسهم في زيادة الضغوط التضخمية.

فاليوم علينا التفكير كيف لنا أن نزيد من إيراداتنا وسط تراجع الإنتاج، وغياب الإيرادات النفطية التي كانت تمثل أحد أهم الموارد المالية للموازنة العامة والتي كانت تمثل ما لا يقل عن ٢٥ بالمئة من الإيرادات العامة وبالقطع الأجنبي؟ مع العلم أن النفط أصبح عبئاً كبيراً على الخزينة بسبب احتلال آبار النفط من العصابات الإرهابية.

كل ذلك يقودنا لضرورة العمل على ضبط الإنفاق العام من جهة، وزيادة الإيرادات الحكومية من جهة أخرى وذلك من خلال التفكير خارج الصندوق. ويأتي تراجع الإيرادات الاستثمارية التي كانت تشكل ٣٠ بالمئة من الإيرادات في حين لا تتجاوز اليوم ١٠ بالمئة منها، فهناك تحد كبير للموازنة العامة للدولة نتيجة للصعوبات الكبيرة التي تواجه عمل القطاع الاقتصادي نتيجة النهب والتخريب والاستهداف المنهجي له من العصابات المسلحة. وتحسين الإيرادات العامة تعمل الحكومة ضمن ثلاثة مسارات وهي: تحسين العائدات من الضرائب والرسوم، تعزيز الفوائد من مؤسسات القطاع الاقتصادي، وزيادة العائدات من استثمار أملاك الدولة، التي تشكل نحو ٩٠ ألف أصل، ولم تتجاوز إيراداتها الفعلية ١٥ ملياراً عام ٢٠٢٣، لذا علينا إدارة هذه الأصول بطريقة اقتصادية تحقق دخلاً مهماً للخزينة العامة. وعليه فقد تم فصل ملف إدارة الأصول بين وزارتي الزراعة والمالية بموجب القانون رقم ٢٦ لعام ٢٠٢٣، حيث تعنى وزارة الزراعة باستثمار الأصول خارج المخططات التنموية ومنها الأراضي الزراعية، وتقوم وزارة المالية باستثمار الأصول المصدرة بموجب أحكام قضائية مكتسبة الدرجة القطعية داخل المخططات التنظيمية كالشركات والعقارات وغيرها، بهدف تعظيم العوائد المتحققة من استثمار هذه الأصول.

وزارة المالية Ministry Of Finance



كتلة الرواتب والأجور بعد الزيادة الأخيرة أصبحت تعادل ربع الموازنة العامة للدولة تقريباً

ترشيد الإنفاق

■ ما الخطوات المتبعة من قبلكم لتأمين الإيرادات وزيادة الإنفاق؟

■ خطوات مكملة، تخطوها وزارة المالية في سبيل ضبط العجز المالي بالتوازي مع تحسين الإيرادات وهي ترشيد الإنفاق العام، واتباع آليات عمل جديدة تضمن نتائج أفضل بعيدة عن الهدر والفساد، يأتي الربط الإلكتروني من خلال نظام الإدارة المالية المتكاملة لمراقبة وضبط الاعتمادات المالية المخصصة للجهات العامة وحرمة السيولة وإدارتها في سبيل رفع كفاءة الإنفاق العام وترشيده، وإبعاد العنصر البشري ومن ثم تخفيف الحسوبيات والفساد أيضاً، هذه الآلية ستعتمد على الربط بين الخزينة المركزية والجهات العامة المرتبطة بالموازنة العامة للدولة بهدف مراقبة الإنفاق العام (الجاري والاستثماري) الداخلة ضمن أبواب الموازنة العامة للدولة، إذ بلغ الإنفاق الجاري في موازنة العام ٢٠٢٤/٢٦٥٠٠ مليار ليرة سورية موزعة منها ٣٦٢٠ ملياراً كنفقات إدارية، و ٦٨٠٠ مليار كدعم اجتماعي داخل الموازنة العامة للدولة، والديون والالتزامات ضمن حدود ١١٥٠٠ مليار ليرة. في حين ارتفع الإنفاق الاستثماري من ٣٠٠٠ إلى ٩٠٠٠ مليار ليرة، وهو الإنفاق الوحيد المنتج والذي سينتج حتماً دخلاً مستقبلياً إضافياً للدولة.

وللتخفيف من الضغوط التضخمية يجب أن يوجه الاقتراض من المصرف المركزي لتمويل المشاريع الاستثمارية ضمن الموازنة العامة، الأمر الذي يعيد التوازن للأسعار من خلال زيادة عدد السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني، وهو إجراء صحي لا

يؤثر في نسبة التضخم على المدين المتوسط والطويل كما يظن البعض. اليوم يشكل الإنفاق الاستثماري ٢٥ بالمئة من الموازنة العامة وستعمل الوزارة على زيادته بشكل تدريجي لأن الإنتاج هو الحل الوحيد لحل مشاكل الاقتصاد السوري.

الدعم بين الوفرة والتكد

■ سياسة الدعم.. حديث الشارع السوري بكل فئاته.. كيف نظفون ليداً الدعم مستقبلاً؟
■ لعل أكثر ما يجول في أذهاننا اليوم مشكلة الدعم، لما لحق بها من تبدلات في الخطط والسياسات المرونة لها، وصولاً لفكرة استبعاد فئات غير مستحقة للدعم لم تتجاوز الـ ٧ بالمئة حسب التقديرات الحكومية، ولا تزال الشريحة الكبرى من البطاقات الإلكترونية (٤,٧ ملايين بطاقة) تتلقى الدعم الحكومي بمختلف أشكاله.

وبالتالي الحديث عن وجود وفورات مالية كبيرة ناتجة عن هذا الإجراء فيه من عدم الدقة الشيء الكثير، كما صدر العديد من المراسيم والقرارات لتحسين مستوى المعيشة امتصت كل وفر مالي تم تحقيقه، إضافة إلى زيادة كلف الدعم الناتج عن زيادة أسعار المواد المدعومة كالفحم والمحروقات وغيرها ما جعل من الوفرة غير مؤثر أمام فرق الأسعار الكبيرة.

ويجب أن يتمثل الهدف الحقيقي من إعادة هيكلة الدعم بتوجيه الدعم لمستحقيه وتحقيق العدالة ودعم الشرائح الأكثر حاجة، إضافة إلى التخفيف من عجز الموازنة العامة ودعم الإنتاج وتحسين القدرة الشرائية. وبالتالي لابد من البحث عن آليات جديدة وعادلة لإيصال الدعم لمستحقيه، إذا أصبح الدعم بشكله الحالي يشكل خطراً على الموازنة العامة للدولة.

تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع

المنطقة الحرة - دمشق

هاتف: ٠١١ - ٣٠٦٥ / ٢١٣٧٤٠٠

فاكس: ٠١١ - ٢١٣٩٩٢٨

المشرف العام

عبد الفتاح العوض

المدير المسؤول

نبيل زريق

رئيس التحرير

وضاح عبد ربه

مدير التحرير

هنري الجمعان | لارا عبد الكريم توما



تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة - دمشق
www.iqtisadya.com
Email: info@iqtisadya.com

السياسات النقدية والمالية هل نحن في الطريق الصحيح؟



■ فراس تيناوي

تعتبر السياسات النقدية والمالية أساس نمو أي اقتصاد

سواء أكان تآمياً أم ناشئاً أو متقدماً، ويكون دور هذه

السياسات في جميع الأوضاع التي يمر بها الاقتصاد سواء

كان بالسلم أم في الحرب، ولا يمكن لأي اقتصاد مهما علا

شأنه وتوافرت فيه مقومات النهوض أن يحقق النجاح

من دون أن تتناغم هذه السياسات فيما بينها، حيث تعمل

السياسة المالية على رسم السياسة الضريبية والجزرية

وتحديد نسبتيها، بالإضافة لتحديد الموازنة العامة للدولة

وسد العجز فيها عبر عدة طرق أبرزها إصدار سندات

حكومية وغيرها من الأدوات التي يكون لها منعكساتها على

الاقتصاد بجمع مستوياته وتقوم هذه السياسة وزارة

المالية، في حين تعمل السياسة النقدية على التحكم في

إصدار الكتلة النقدية المحلية وحرمتها بما يخدم المصلحة

العامة والحفاظ على نسبة تضخم مدروسة ومستهدفة

وتحقيق نمو اقتصادي مستدام مستخدماً عدداً من

الأدوات، البعض منها تقليدي والبعض منها مبتكر حسب

ظروف كل الدولة والهدف من هذه الأداة، وتكون هذه

السياسة من اختصاص البنك المركزي.

يمكن لأي متابع للاقتصاد السوري أن يلاحظ أن السياسات النقدية والمالية خلال سنوات الأزمة غير واضحة المعالم نتيجة التغيرات اليومية المحلية والدولية كالعقوبات وغيرها، ويقتصر دورها على الحلول الإسعافية قصيرة المدى، فالسياسة النقدية اتسمت بالتشدد النقدي واحتباس الكتلة النقدية بعدة طرق تقليدية وغير تقليدية، كرفع سعر الفائدة على القروض وتحديد سقف التمويل اليومي ووضع مبالغ مالية عند عمليات البيع والشراء كوسيلة لكبح جماح التضخم ورفع الطلب على العملة الوطنية وتحقيق التوازن في سعر الصرف وتأمين القطع الأجنبي، وكأن البنك المركزي والسوق السوداء كانا يسلكان سلوك القط والفأر طول الإبداع حتى تغطية معظم المستوردات في حال استقطابها السوداء في استنزاف الاحتياطي النقدي الأجنبي رغم غياب البيانات الاقتصادية الدورية كنسبة التضخم والبطالة وتكاليف الإنتاج وغيرها التي تعتبر البوصلة وأساس قرارات البنوك المركزية، فأضحقت السوق السوداء اللاعب الرئيسي في السوق، واقتصر دور البنك المركزي على التدخل حين تشتعل الأسواق، أما على صعيد السياسة المالية فكانت أيضاً في سياق التشدد، أدى ازدياد ضرائب ورسوم والجمارك وغيرها من الرسوم إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتسبب في ضغط مالي كبير على المنشآت والمعامل الصناعية والتجارية من أجل سد العجز في الموازنة الحكومية، كما تم طرح سندات خزينة للتداول في الأسواق لأول مرة في تاريخ الاقتصاد السوري.

نتيجة لهذه السياسات نتج لدينا اقتصاد يميل نحو الانكماش وليس للنمو، وأصبحت نعيش اليوم حالة تسمى في علم الاقتصاد الركود التضخمي، التي تتصف بارتفاع أسعار قوي مصحوب

كلام في الاقتصاد

التضخم

وسياسة الاستقرار الاقتصادي

تعتبر السياسة النقدية للمصرف المركزي المحدد الأول لنجاح الحكومة في القضاء على التضخم والبطالة، فسياسة الاستقرار الاقتصادي رغم صعوبتها لاعتمادها على الخبرة والمهنية التي من المفترض توافرها في المصرف المركزي لتمكنه من خلق تناغم بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية كافة وهذا يعتبر إنجازاً مهماً إن حصل. يترافق ذلك مع خلق سياسة توازن بين متطلبات الاستثمار في القطاعات الاقتصادية ونسب السيولة المخصصة لتمويل تلك الاستثمارات. على أن يضمن نجاحه في سياسات الاحتياطات النقدية للمصارف. فحزمة هذه السياسات تحقق أهداف سياسة الاستقرار الاقتصادي لجهة تخفيض نسب التضخم بالاقتصاد، أي إن المصرف المركزي هو المسؤول من خلال سياسته النقدية وأدواتها أن تكون دافعة بقوة لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية والمالية كافة التي تحقق الحفاظ على مستوى قريب من مستوى التشغيل والتوظيف الكامل لقوة العمل وتخفيض حدة الفقر وحماية المستوى المعيشي للمواطن ولجم حدة التضخم الذي يؤثر في قوة العملة الوطنية. مع الحفاظ على مستوى معين من الإنفاق الاستثماري الخاص والعام والحد من مقدار العجز في ميزان المدفوعات، وكل هذا يعتمد على سياسة نقدية تعالج الكتلة النقدية المتداولة لجهة مكافحة واحتواء الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني، هذه السياسة تترافق مع سياسة مالية تدفق بالإنفاق العام لتوليد آثار مضاعفة في الاقتصاد الوطني أي توسيع نطاق الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي توسيع مستوى النشاط الاقتصادي من خلال دعم الإنتاج وتخفيض تكاليفه ومن ثم التوسع بالقاعدة الضريبية.

إن الوصول لأهداف الاستقرار الاقتصادي يتطلب معالجة وجود اختناقات في جانب العرض، حيث تستخدم الواردات للتقليل من أثر تلك الاختناقات على المدى القصير. مع معالجة لافئض الطاقات الإنتاجية القائمة، وتحقيق زيادة في مستوى إنتاجية العمل في الاقتصاد الوطني لزيادة المعروض من السلع والخدمات دون زيادة الأسعار، أي المحافظة على نسبة التكاليف وعدم زيادتها في الإنتاج للحفاظ على مستوى أسعار بحيث تتناغم مع قدرة الدخل على الاستهلاك. هذا الجانب الخاص بالأسعار وتكلفة الإنتاج يحقق نوعاً من الصادرات الذي يحدث تحسناً في شروط التبادلات الدولية لمصلحة الصادرات الوطنية.

إن الدفع بالمصرف المركزي لاتباع سياسة الاستقرار النقدي يعبر عن قوة التأثير في الاقتصاد الكلي، وبالتالي تعتبر السياسات النقدية التي طرحها المصرف موقوفة اجتماعياً، ما يضمن له نجاح سياساته في لجم حدة التضخم.

سياسة كهذه تتطلب استخدام أدوات تساعد في تخفيض نمو السيولة الذي غالباً ما يؤدي إلى الركود التضخمي كما هو الحال في سورية، حيث فشلت السياسات التي اتبعتها المركزي للحد من التضخم ومنع الوصول إلى ركود تضخمي، فإذا قمنا بإجراء مقارنة بين النتائج التي يحققها التضخم في الاقتصاد مع نتائج الركود نجد أن نتائج التضخم لها آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد، حيث أسهمت حلولها مكلفة جداً إذا ما قيست بتكاليف حل مشكلة الركود، ولكننا المتشككين التضخم والركود لم نتكمن سياسات المركزي ولا السياسات الحكومية من وضع حلول أو الحد من تأثير كل منهما. بل على العكس آتت القرارات الحكومية أمام ضعف في السياسة النقدية وغياب التناغم لتعمق المشكلة وتخلق صعوبات في حلها. لهذا نتصح البنك المركزي للعمل على اعتماد سياسة تخصصية لمحاربة التضخم. على أن تتناغم مع سياسة تنقذ الاقتصاد من حالة الركود، وذلك من خلال التشدد في الاعتماد على الإصدار النقدي والضغط الأدبي على الحكومة لكف عن الاستدانة لمواجهة إنفاقاتها الجارية أو تمويل بعض المشاريع غير التنموية. على أن يتلائم ذلك مع سياسة داعمة لمشاريع النمو الاقتصادي المستدام من خلال التوجه لتمويل مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر، وضغط تكاليف الإنتاج لتخفيض أسعار المنتجات ما يرفع الطلب بالسطح، وبالتالي يدفع باتجاه رفع ونبرة التصدير من خلال خلق سعر منافس. كما يمكن للمركزي التشجيع على مشاريع ذاتية التمويل التي تحقق نتائج مذهلة للاقتصاد الوطني وهي ليست بحاجة إلى رؤوس أموال ضخمة. وبالتالي تحقق موارد بالقطع الأجنبي للخزينة العامة ما يساعد على رفع القوة الشرائية للعلنة الوطنية والتأثير في أسعار المستهلك وبالوقت نفسه تحد من ارتفاع نسب التضخم. إن مشاريع ذاتية التمويل التي تحقق موارد كبيرة تنتج حلولاً لحزمة مشاكل يعانينا الاقتصاد الكلي.

هنا لا بد لنا أن نشير إلى أمر مهم وهو أن سورية قريبة جداً من دخول مرحلة التحول الاقتصادي وهو الأمر الذي ستفرسه المباحثات الجيوبولسياسية التي يمر بها العالم بشكل عام وسورية بشكل خاص. فلامح ولادة نظام اقتصادي جديد تفرض تحولات اقتصادية على الدول، ومن ضمنها سورية. هذه التحولات تؤدي إلى توقع تضخم حتمي.

■ عامر إلياس شهيدا

انخفاض الإقبال على شراء الهواتف الخليوية ٩٠ بالمئة

دكتور جامعي لـ«الاقتصادية»: يجب تقسيم جمركة الهواتف الخليوية لـ٣ فئات

■ أميرحقوق

في زمن بات فيه التحول الرقمي والتعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي ضرورة ملحة، أصبح الهاتف الخليوي –الجوال- من المستلزمات الأساسية لأي شخص. وفي خضم التطورات التقنية والتكنولوجية الهائلة بصناعة الجوالات، يوماً تنتج أنواع جديدة من أحدث الأنواع والتصاميم للجوالات بأسعار تراعى دخول المواطنين في بلد المنتج أو المستوردا لها.

وفي سورية، يعد شراء جوال جديد حلماً يراعى الجميع، نظراً لغلاء أنواع الهواتف الخليوية التي تتعدى قدرة الأهل على الشراء نظراً للدخل الشهري الذي يقاضاه الفرد، والتي يعود غلؤها لأسعار الجمركة أي تعريف الإيمي الخاص بكل جوال مستورد، الأمر الذي فرض على الأهالي شراء الهواتف الخليوية من الخارج بالترزوي مع هاتف جمرِك داخلياً للاتصالات هرباً من أسعار الجمركة التي قد تصل في بعض الهواتف إلى نسبة ١٠٠ بالمئة، أو يلجؤون لكسر (الإيمي) الأمر الذي يوفر عليهم أجرة الجمركة الناهضة للنش، من خلال بعض الأشخاص الذي يكسرون الإيمي عبر إيميات هواتف قديمة خارجة عن الخدمة.

عدد من أصحاب المحل المختصة لبيع الجوالات أدعوا لـ«الاقتصادية» أن نسبة الإقبال على شراء الهواتف الخليوية انخفضت حتى ٩٠ بالمئة نظراً لغلاء الهواتف تماشياً مع الوضع المعيشي المتردي، وأكولاً: إن نسبة الجمركة لبعض الهواتف تتعدى نسبة ١٠٠ بالمئة، فهناك جوالات سعرها مليون ونصف المليون وجمركتها تقدر بـ٢ مليون، وهذا السبب أدى إلى انخفاض الشراء والجمركة، والذي بدوره ساعد على تنشيط حركة شراء الجوالات من الخارج واستعمالها من دون جمركة.

ضرورة وخدمات

وفي حوار خاص مع «الاقتصادية»، أوضح الأستاذ في جامعة حلب كلية الاقتصاد الدكتور حسن حزوري أن أهمية الهاتف في حياتنا لم تعد تقتصر على الاتصال والتواصل الفوري في جميع أنحاء العالم، عبر المكالمات الصوتية، أو مكالمات الفيديو، أو الرسائل النصية القصيرة، أو من خلال مواقع التواصل، وإنما أصبحت أداة من خلالها يتم الوصول إلى شبكة الإنترنت ومنها إلى مجالات متعددة في جمع المعلومات الاقتصادية والاجتماعية ومصدر مهم للمعلومات، والهاتف المحمول لم تعد وظيفته مقتصرة فقط على عمليات الاتصالات، بل توفير خدمات التجارة الالكترونية والحكومة الالكترونية والحوسبة السحابية، ودمجها بميزات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، وتنفيذ جميع معاملات الحكومة الإلكترونية والدفع الالكتروني والتحول إلى



الاقتصاد الرقمي والتعليم الذكي عن بعد.

وتابع: وفي هذا المجال نرى أن الحكومة السورية تمضي قدماً، في أحد المجالات المهمة التي تحتاج إلى استخدام الهواتف الذكية، وهي منظومة الدفع الإلكتروني، وصدرت العديد من القرارات التي تلزم المواطنين والشركات بالدفع الإلكتروني والزام اعتماد الحسابات المصرفية لاستيفاء المطالبات المالية لأصحاب المن وال نشاطات حيث بدأت كل الفعاليات التجارية والصناعية والسياحية وغيرها بالتوجه نحو رقمته أعمالها، بالتوازي مع التحديث الحاصل في النظام المالي والمصرفي بهدف تبسيط الإجراءات وتسهيل تقديم الخدمات والمنتجات للمواطنين، والابتعاد عن مخاطر التعامل بأوراق البنكنوت المصرفية، وتوفير الوقت والجهد، ولكن يلاحظ أن سرعة الخطوات التي تتخذها الحكومة للتحول إلى مجتمع رقمي في كل المجالات لا تتناسب مع البنية التحتية الموجودة لشبكة الاتصالات من ناحية ولعدم توافر الكهرباء بشكل دائم من ناحية أخرى، حيث تتعطل أعمال المواطنين بالمؤسسات العامة، نتيجة ضعف الشبكة أو انقطاعها بشكل شبه يومي.

مصدر مهم للإيرادات

واعتبر أنه بالتأكيد الرسوم الجمركية تنعش الخزينة العامة للدولة، كونها تمثل مصدراً مهماً من مصادر الإيرادات للموازنة العامة للدولة، ولكن في الوقت ذاته كلما ارتفعت الرسوم الجمركية، في ظل غياب منتج محلي بديل، شجع ذلك على التهريب، يعني خسارة موارد الخزينة، ولذلك على المسؤولين الموازنة بين إيجابيات الرسوم الجمركية المرتفعة وسلبياتها.

زيادة الأجهزة المهربة؟

«ارتفاع الرسوم الجمركية أو رسوم التصريح على الشبكة السورية، سيؤدي إلى ضعف حركة الشراء والهواتف الجديدة داخلياً، ويزداد الطلب على الهواتف المستعملة، وذلك بسبب تدني القوة الشرائية وضعف الدخل لدى شريحة كبيرة من المواطنين السوريين» بحسب ما أشار إليه حزوري، متابعاً: لذلك آثار سلبية في عدة صعد، منها زيادة الأجهزة المهربة ما يعني حرمان الخزينة من الإيرادات، ثانياً: استخدام الأجهزة المهربة للتت فقط دون اتصال، فنجد قسماً كبيراً من الناس يحمل جهازين أحدهما للمكالمات العادية ووث نقطة محمولة والثاني للاستخدام عبر النت، والأسوأ من ذلك، لجوء الكثير من المستخدمين إلى الاحتيال التقني بما يسمى كسر الإيمي، من أجل التحايل على الشبكة السورية، وما ينتج عن ذلك من مخاطر أمنية، وتعرض من يقوم بذلك للعقاب

تعادل قيمة الجهاز:

وحول نسبة الجمركة من الموبايل، بيّن أنه لا توجد نسب مئوية عن الرسوم الجمركية، ولكن حين مقارنة سعر الموبايل غير الجمرِك، أو لدى دول الجوار،

الحكومة بدأت جدياً بدراسة الدعم النقدي .. والعنوان مكافحة الفساد والهدر

■ بارعة جمعة



بعد ٣ أشهر من الآن، سيتم إعادة هيكلة الدعم في سورية باتجاه الدعم النقدي، نعم أصبح القرار جدياً، وكل دعوات الخبراء والأكاديميين لقيت أذاناً مُصغية، ما يدعو قليلاً للمحافل المروج بحذر، فالعمل ليس سهلاً، والتوجه الجديد اليوم يتطلب استعدادات خاصة، ومن نوع مختلف، ولاسيما أن الدفع الإلكتروني بات بوابة كل خطوة اقتصادية جديدة، لكن.. ماذا عن التبنية التحتية؟ دعونا ن فكر قليلاً بخطوات العمل، ضمن رؤى تحليلية لكل ما يحويه القرار من ثغرات استغللتها ووزارة الاقتصاد سابقاً الدكتوراء لمياء عاصي بمضامين نقدية لبعضها، والتأييد لنقاط أخرى استوجبت وجودها بعد انتظار طويل.

خطوة ضرورية

أتت بعد نقاشات كثيرة ومطالبات مدروسة من خبراء في الاقتصاد، كنوع من التشاكية بينهم وبين الحكومة في صنع قرار إيجابي يعود بالفنع على المواطن أولاً، وما تم من تصديره من دعوات ضمن قرار مجلس الوزراء ما هو إلا تمهيد للخوض في عملية استبدال الدعم عبر السلع بالنقدي، والذي أكده الأستاذ في كلية اقتصاد جامعة دمشق علي كنعان ضمن حديثه مع «الاقتصادية»، واصفاً المشهد بالإيجابي نوعاً ما. سيتم منحة إعانة مالية للفقراء، ممن يستحقون الدعم وذلك عبر حسابات مصرفية، بتقديرات مالية بالحد الوسطي، تبدأ من ١٥٠ وصولاً لـ٢٠٠ ألف «شهرياً»، ولأسرة الواحدة حسب تأكيدات الدكتور كنعان، ويعملية حسابية بسيطة لعدد الأسرة التي هي ضمن مظلة الدعم، البالغة ٣ ملايين أسرة، سنجد أن التكلفة المالية لهذه الخطوة تبلغ ٦ تريليونات ليرة من الخزينة العامة للدولة، لذا فكل ما يشاع عن وصول مبالغ الإعانة للمليون، هي خاطئة وبعيدة عن الواقع وغير منطوقة براي الدكتور كنعان، لكون التكلفة ضمن هذا المنظور تصل حد ٣٠٠ تريليوناً من الميزانية العامة للدولة البالغة ٣٥٥٠٠ تريليون ليرة سورية.

تقسيم الأجهزة لـ٣ فئات!

واقترح تقسيم الأجهزة الخلوية إلى ثلاث فئات، بحيث لا تزيد الرسوم على ١٠ بالمئة عن الأجهزة الأكثر استخداماً، ٢٠ بالمئة عن الشريحة الثانية، ولا مانع من فرض رسوم جمركية مرتفعة على الأجهزة التي تحمل طابعاً فاخرياً أو تستعمل كبرستيج وهو المقصود بالشريحة الثالثة، وجعل سوق استيراد الموبايلت سوقاً تنافسياً من خلال كسر الاحتكار المطلق أو احتكار القلة القائم حالياً، وأيضاً من أجل تشجيع السياحة، السماح بعمل الأجهزة التي يحملها من يأتي زائراً سواء كان مغترباً أم سائحاً أجنبياً على الشبكة السورية، لمدة شهرين، بدل شهر واحد. بدوره، رأى الخبير الاقتصادي الأستاذ أكرم عفيف أن غلاء الهواتف الخليوية غير مجبر أبداً، وهو ناتج عن الجمركة غير المفهومة، والتسعيرة وحصريه والاستيراد الذي يحدد التسعيرة المناسبة له، في وقت أصبح فيه الهاتف الخليوي من الأساسيات للعمل الرقمي والتسويق وغيره.

فساد!

واعتقد عفيف أن نسبة الجمركة عالية جداً، والسؤال يكمن في: بل السعر الأولي للجهاز الخليوي يمكنه تحديد نسبة الجمركة أم غير؟ وعند جمركة الجوالا التي يكون مصدرها خارجياً، يصبح سعر الجوال أعلى بأضعاف من الدول الخارجية، وهذا يدل على الفساد لعملية الجوالا بين المستورد والمسؤول.

وأكمل: من المفروض أن تعود عائدات الجمركة لخزينة الدولة، ولكن عند دفع الجمركة تسد في مراكز الاتصالات وليس في مراكز وزارة المالية، والأآن أصبح الأهالي يبيعون بعضاً من ممتلكاتهم لشراء الجوال لأهميته في كل الأنشطة اليومية لكونه حالة ضرورية في كل بيت.

سورية الوحيدة

ورأى أنه يجب تأمين أماكن أخرى لسد عجز الخزينة بعيداً عن الجمارك العالية، ولا يوجد دولة في العالم سوى سورية فيها جمركة الجوالا، ويمكن تفسير الأمر بأن الدولة من دون موارد ودون جبجيات ولأن أماكن ومواضع الإنتاج أصبحت خاسرة، والحل هو الاتجاه نحو تحسين المنتجات والمنتهجن وتحسين الدخل وبعدها فرض الضرائب.

الاقتصاد ببساطة THE ECONOMY SIMPLY

التعافي المبكر للاقتصاد (١)

يعتبر الاقتصاد أكبر متضرري الحروب جرّاء الأضرار الجسيمة التي تصيبه من شرارة الحرب الأولى وخلالها، ويستمر هذا الضرر سنوات طويلة بعد انتهاء الحرب نظراً لتضرر مفاصله الرئيسة وتراجعها، وإحداث الأثار المباشرة وغير المباشرة في هيكل المجتمع والدولة كله، والتي تجعل الأمر أشبه بدوامة مستمرة، ولذلك يعتبر السبب الأكثر وضوحاً لأهمية التعافي الاقتصادي المبكر بعد الحروب هو عكس بعض الدمار الذي حلّ بالاقتصاد وبالبشر والحجر لتوليد الدخل وتحسين الخدمات الاجتماعية للسكان الذين طالت معاناتهم من الحرب، والعمل على تحقيق ذلك خلال المدى القصير والمتوسط.

وفي هذا الإطار، تعددت المفاهيم الاقتصادية التي تناوالت المصطلح التعافي الاقتصادي المبكر، حيث يعتبر بأنه العودة إلى مستويات الإنتاج والعملية ما قبل الحرب، فيما يتعدى هذا المصطلح في بعض المفاهيم إلى العودة لأعلى مستوى من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي تم بلوغه خلال السنوات الخمس السابقة للحرب، إلا أنه وفي بعض الحالات قد تكون معدلات النمو في الفترة التي سبقت الحرب منخفضة للغاية، أو حتى سلبية، ونظراً لذلك، ليس من المستحسن أن تعود الدولة إلى مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي قبل الحرب، حيث يرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن التعافي هو عملية العودة من عدم الاستقرار والصراع إلى مسار التنمية «الطبيعي».

ومهما تعددت هذه المفاهيم فإنها تجمع على أن الانتعاش الاقتصادي يتطلب إرساء الأمن العسكري، وإعادة تأكيد سيادة القانون، ووضع إطار اقتصادي كُلي متناسك من خلال تنفيذ سياسة اقتصادية متكاملة (نقدية، مالية، تجارية، استثمارية)، ونظام فعال للرقابة والمساءلة، وما إلى ذلك من خطوات إعادة بناء ما تهمّد ولاسيما أكثر ما يعانيه أي بلد في مرحلة ما بعد الحرب هو عدم امتلاك القدرة السريعة على إعادة بناء الأسس لشحد الإيرادات المحلية وإصلاح مصفوفة رأس المال الاجتماعي والبشري المتضررة.

وبالتالي يمكن القول إن التعافي المبكر للاقتصاد هو مقدمة طريق الانتعاش المستدام، حيث لا يمكن أن يكون الانتعاش الاقتصادي الناجح مجرد عودة إلى مستويات الدخل ومعدلات النمو قبل الحرب.

بدلاً من ذلك، يجب تحقيق نمو بمعدلات أعلى من الإجراءات التاريخية، ويجب أن يكون مصحوباً بخلق فرص عمل كبيرة واتخاذ إجراءات للحد من التفاوت بين الطبقات الاجتماعية، والتي قد تواجه بعض المصاعب من خلال هذا العمل المنهجن، ولكن في نهاية المطاف يتبعن على البلدان أن تولد مواردها الخاصة لتلبية الجزء الأكبر من احتياجات سكانها، وهذا بالدرجة الأولى في المدى القصير.

وعلى الرغم من تشابه ظروف معظم البلدان الخارجة من الحروب، إلا أنها تختلف في كثير من النواحي المهمة، وهذا يحتمّ على راسمي السياسة الاقتصادية وضع سياسات تتلاءم مع كل بلد لتوجيه التعافي بشكل دقيق منظم هادف، حيث يمكن التمييز بين البلدان حسب مستوى دخل الفرد فيها وإن كانت معظم البلدان الخارجة من الصراع تتسم بخولها بالمنخفضة، وما يرافق ذلك من مشاكل ضعف البنية التحتية والموارد البشرية، والاعتماد الشديد على المساعدات الخارجية، والمديونية المرتفعة، إضافة إلى الصعوبة التي قد تجدها هذه الدول في جذب رأس المال الخاص في الخارج.

كما تتشابه هذه الدول بوجود تفاوتات أفقية حادة بين الطبقات الاجتماعية، التي يجب مراعاتها عند وضع السياسات الاقتصادية، ففعلاوة على أهداف التنمية الاقتصادية العادية المنتملة في النمو والحد من الفقر، يجب إدخال سياسات للحد من هذه الفوارق الاجتماعية. أما في الاختلافات بين هذه الدول، فقد تختلف البلدان الخارجة من الحروب بمواردها الطبيعية، فبعض البلدان غنية بالموارد الطبيعية مقارنة بتلك التي تفقر إلى هذه الموارد، وفي هذه الحالة، فإن الدول الغنية بالموارد يمكنها استخدام جزء من هذه الموارد في تمويل جزء كبير من التعافي الذاتي للبلد، بحيث يكون أقل اعتماداً على المجتمع الدولي، ويكون من الأسهل عليها جذب الاستثمار الأجنبي، حتى لو كان ذلك فقط للمساعدة في استخراج أو استغلال هذه الموارد، إلا أن ذلك غالباً وإن لم يكن وفق أسس اقتصادية حازمة، قد يؤدي إلى زيادة مستويات الفساد والبحث عن الربح وبالتالي تزايد مخاطر تكرار الحرب.

ومن الاختلافات بين الدول أيضاً هو حجم الدمار الاقتصادي، حيث تختلف الدول من حيث حجم الدمار الاقتصادي الذي حدث في أثناء الحرب، وخسارة رأس المال البشري والمادي، وتقويض المؤسسات، كما يختلفون من حيث الظروف الدولية التي يواجهونها، سواء من حيث الالتزام الدولي بتزويد الدول بعد الحروب بالموارد المادية واللوجستية للحفاظ على السلام وتعزيز الانتعاش والتنمية والتعافي، أم من حيث مدى وقوع الدول الخارجة من الحروب في حلقة الصراع الإقليمي أو العالمي.

■ د. علي محمود محمد

هل ستنجح في إنقاذ الاقتصاد؟

المشروعات الصغيرة.. أهداف كبرى بجهود مبعثرة!

تمويل ضعيف وروتين وشروط قاسية للمصارف!



تمويلية نوعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن القطاعات ذات الأولوية.

■ غزل إبراهيم

شكّلت المشروعات الصغيرة أملاً واعداً للاقتصاد السوري المنهك باعتبارها إحدى ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكنها اصطدمت بعواقب كبيرة من نقص التمويل مروراً بالروتين الإداري وليس انتهاءً بتقلبات سعر الصرف، حيث حدثت هذه العوامل من تطورها ونموها بشكل يحاكي التجارب العالمية الناجحة في الاقتصادات التي نهضت على يد هذه المشروعات.

وفيما يخص المشكلات والصعوبات التي تواجه هذا المشروع أوضحت إدلبي أن المشروعات الصغيرة وخاصة الجديدة منها تعاني من صعوبة تحقيق متطلبات وشروط المصارف المقدمة للتمويل وارتفاع نسب الفوائد الغروضة، إلى جانب صعوبة تأمين الضمانات اللازمة لإتمام عملية الإقراض، الأمر الذي تسبب بإحجام معظم أصحاب المشروعات عن التقدم بطلب التمويل من المصارف الموجودة. إضافة إلى ذلك تعتبر إجراءات وشروط التأسيس لهذه المشروعات، وتعدد الجهات ذات العلاقة بالترخيص إحدى أبرز المعوقات التي تقف في طريق الراغبين في إنشاء مشروعاتهم الخاصة، ناهيك عن ضعف الخبرة التسويقية والمحاسبية والإدارية لأصحاب هذه المشروعات وغيرها.

نقص التمويل

وعدم تعقل إدلبي أهمية تعزيز برامج الدعم المقدمة لتاريخه أوضحت إدلبي أنه لم يصدر حتى الآن أي إعفاءات ضريبية مشجعة وعادلة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع وجود قوانين وقرارات تتيج لأصحاب تلك المشروعات الوصول إلى مصادر التمويل اللازمة.

ولم تغفل إدلبي أهمية تعزيز برامج الدعم المقدمة لهذا القطاع لتغطي أيضاً جانب النفقات للمساهمة في تعزيز قدرة أصحاب المشروعات على البدء بمشروعاتهم واستمرارية عملهم خلال مرحلة التأسيس، وبحث إمكانية تقديم معاملة تفضيلية خاصة لأصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة على صعيد قرض الضرائب والرسوم، خاصة أن هذا التوجه اعتمد لدى معظم الدول التي باشرت بتنفيذ سياساتها وإستراتيجياتها لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتؤسس وفق طبيعة القطاع وخصوصية كل محافظة، ضمن أربعة قطاعات رئيسية (زراعي- صناعي- تجاري- خدمي).

غير محفزة

والتعامل في عمل هذه الجهات وتوحيد كل الجهود المستوى التعاون مع الجهات الخاصة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المحلي لدعم مبادرات وبرامج الهيئة.

مستمررون بالدعم

وتعمل الهيئة على مساعدة أصحاب المشروعات المسجلين لديها في تخطي العديد من العقبات والمشكلات التي يمكن أن تواجههم لدى تأسيس مشروعاتهم الجديدة أو التوسع في مشروعاتهم القائمة من خلال تقديم البرامج التدريبية المناسبة التي تعزز من مهاراتهم الإدارية والتسويقية والمحاسبية والمهنية ضمن مجالات عملهم وتمكينهم من عرض منتجاتهم في الأسواق المحلية وتعريف المستهلكين بها من خلال المعارض ومهرجانات التسوق التي تقيمها الهيئة في مختلف المحافظات، إضافة إلى تقديم المساعدة اللازمة في الحصول على السجل التجاري المؤقت والعلامة التجارية لمنتجاتهم بالتعاون مع الجهات المعنية. وقد أولت الحكومة السورية ولا تزال اهتماماً كبيراً لتحسين بيئة العمل للمشروعات الصغيرة

الإنتاج البسيط سيرك الإنتاج الكبير.. والخيار دعمها وإزالة المعوقات

وإدارة الأعمال لزيارتهم ومتابعة سير أعمالهم بشكل دائم، مؤكداً وجود تجارب مميزة وناجحة لعدد من المشروعات التي بدأت بإنتاج قليل وبعدها عمال إكتار هذه الجهود أو تجاهل نتائجها، فالحاجة الملحة لمزيد من التنسيق لضمان تحقيق الترابط والتكامل في عمل هذه الجهات وتوحيد كل الجهود المبذولة لتكون ضمن بوتقة واحدة، كذلك رفع مستوى التعاون مع الجهات الخاصة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المحلي لدعم مبادرات وبرامج الهيئة.

منافذ تسويقية

رئيس غرفة تجارة حمص إياد دراق السباعي بين أن دعم وتمكين المشروعات الصغيرة من أولويات الغرفة، وتم العمل منذ نحو عامين على هذا المشروع بالتعاون مع undp لتزويد أصحاب هذه المشروعات بكل مستلزمات الإنتاج من مواد وألات، مبيناً أن دور الغرفة تركز على وصل منتج هذه المشروعات مع منافذ البيع في الأسواق لتحقيق الانتشار والتسويق الأوسع، مضيفاً: الغرفة تواكب أصحاب المشروعات منذ بداية التنفيذ حتى اكتمال المشروع من خلال تشكيل لجان من مجلس

هيمنة المشروعات الصغيرة

أوضح الخبير في إدارة المخاطر ماهر سنجر أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة شكلت ما يزيد

إدارة نوع كهذا من المشروعات، إضافة إلى رفع سقفوف الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفترة الأولى تدريجياً إلى حين إلغائها لاحقاً بشكل نهائي والنظر بتصنيف أكثر فاعلية لهذه المشروعات من خلال الاستناد إلى درجة الإبداع والابتكار بهذه المشروعات ودرجة الاستدامة الخاصة بها لكون استدامة هذه المشروعات ودرجة الابتكار هما أحد العوامل الأساسية التي تؤثر في استمرارية هذه المشروعات.

حشد الموارد

كما دعا سنجر إلى حشد الموارد اللازمة لهذه المشروعات من تمويل وإعفاءات لازمة لانطلاقها واستمراريتها، ونهية البنية القانونية والتشريعية الملائمة والتي تتيج إمكانية ترخيص إلكتروني سهل وسريع لا يتجاوز الـ/ ٢٤ / ساعة من الإجراءات، إضافة إلى تأمين الحماية اللازمة لهذه المشروعات من خلال إصدار ما يشبه «الضكوك» بهدف حماية فكرة المشروع لكون رأس مال هذا النوع من المشروعات هو فكرة المشروع نفسه أو نموذج العمل الخاص.

منصة المشروعات الصغيرة

ومن ضمن الحلول التي طرحها سنجر لتسهيل عمل المشروعات إطلاق منصة للمشروعات الصغيرة بهدف تبادل المعلومات والخبرات والفعاليات والنشاطات التسويقية والدراسات الخاصة بهذه المشروعات وتطبيق الأبحاث في ظل انتشار جغرافي واسع لها وحالة من عدم التركيز الجغرافي، موضحاً أن إطلاق مثل هذه المنصة وإشراك رجال الأعمال بها سيحاكيان دور حاضنة الأعمال وسيسمحن لأصحاب هذه المشروعات بعدم الاعتماد على القطاع المصرفي من ناحية التمويل بل بالاعتماد على شركاء حقيقيين للمساهمة في شراء حصة أو تمويلها ما يرفع من حالة التشبيك بين رجال الأعمال ورائدي الأعمال القائمين على هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى المساهمة في استمرارية الأعمال ومكافحة حالات غسل الأموال وتعزيز الشفافية كأحد مبادئ الحوكمة المؤسساتية.

ولفت سنجر إلى أن إطلاق المنصة المذكورة أو الاستفادة من قانون صناديق الاستثمار لتمويل مشروعات كهذه سيرفع من عائديتها وسيساهم بتعزيز النمو الاقتصادي المطلوب وبالتالي الوصول إلى دمج الابتكار في السياسة الاقتصادية العامة.

بوابة لتحقيق رؤية سورية

٢٠٣٠

إن مكافحة واحتواء التضخم ومكافحة الفقر وضمان استمرارية الأعمال والمساهمة برفع عدد فرص العمل المتاحة القضاء الفعلي على البطالة وتحسين الناتج المحلي الإجمالي تمر من بوابة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي العبور إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق رؤية سورية / ٢٠٣٠ /، موضحاً أن هذه الرؤية تستوجب توجيه المناهج التعليمية نحو الريادة والابتكار وتخصصات أكثر في

إشراقات

العولمة المتوحشة والإرهاب

الاقتصادي الدولي «١»

بالنهب وسرقة ثروات الشرق، حققت الحروب الصليبية (١٠٩٨-١٢٧٠) لأوروبا مزايا مادية وفنية وثقافية جلية هيأت الظروف لإحداث انقلابات جذرية وعميقة وبيئة مناسبة لقيام الثورة الصناعية فيما بعد، وبخاصة عندما نشط الإنتاج السلعي الذي كانت تحتاجه تلك الحروب، فظهر الثراء على تجار الحروب والمستفيدين منها، وهم ذاتهم الذين تحولوا شيئاً فشيئاً إلى طبقة برجوازية تجارية ربوية فاعلة اقتصادياً وسياسياً، والتي راحت لحماية مصالحها، وتحالف مع الملوك ضد الإقطاعيين، مما قوى سلطة الدولة (الأوروبية آنذاك، ودفع باتجاه قيام الامبراطوريات الاستعمارية.

وهذا ما أدى إلى ازدهار اقتصادات الحروب الأوروبية، التي تابعت نموها في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، واتسع نطاق غزو المستعمرات لنهب ثرواتها من الخامات والذهب والفضة، وفتح الأسواق الخارجية للصناعات المانيفكوتورية الناشئة، وتأمين مصادر موادها الأولية، وبالتالي فإن التراكم الإمبراطورية البريطانية في الحروب التي شنتها على فرنسا، والاسبان على مستعمراتها، وبالتالي فإن نشوء وتطور الرأسمالية مرتبطان جداً بالاستغلال والامتداد باختلاف أشكالها ومضامينها، ونذكر في هذا الإطار بتجارة الرقيق التي عاملت ملايين من البشر ك بضاعة في السوق، وكانت قد شرعتها قوانين الدول الرأسمالية الاستعمارية على امتداد قرون طويلة، والتي استمرت مقونته حتى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، بعد أن اغتنت منها أجيال من الشرائح السياسية الحاكمة والطبقات البرجوازية المؤثرة، التي ربما تحولت فيما بعد إلى أصحاب شركات صناعية وتجارية برأسمال جل أساسه ومصدره من تجارة الرقيق.

الإرهاب الاقتصادي الدولي وتجارة الحروب وتصدير الأزمات: إن الأزمات الاقتصادية هي جزء لا يتجزأ من النظام الرأسمالي، هي من طبيعته ومن تاريخه وسيرورة تطوره عبر عشرات العقود من السنين الماضية. فمنذ الأزمة عام (١٨٢٥)، التي انطلقت من إكتلرا آنذاك، وحتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، بلغ عدد الأزمات الاقتصادية (الدورية العامة) ثلاث عشرة أزمة، وكانت تلك التي حدثت عام (١٩٢٩)، هي الأعنف والأشد وطأة، وهي التي أدت بالحصله إلى نشوب الحرب العالمية الثانية، عدا الأزمات العنيفة الأخرى التي حدثت في الثلث الأخير من القرن العشرين في الأعوام (١٩٧٥/١٩٧٥)، والتي تلتها بصورة أشد عنفاً في الأعوام (١٩٨٣/١٩٨٣)، عدا الأزمات المتتالية (الملطفة)، التي حدثت بعد ذلك في جنوب شرق آسيا، وفيما بعد، حتى الأزمة الأخيرة عام (٢٠٠٨)، التي ما زلنا نعيش في خضم آثارها اليوم. ولواجهة مثل هذه الأزمات، استطاعت الأنظمة الرأسمالية تحقيق مصالحها التخفيف من حدة تناقضاتها التجارية لهذه الأزمات على مستويين:

١- تقديم مزايا للطبقة العاملة في الدول الرأسمالية على حساب التشديد من استغلال الشعوب الأخرى.
٢- تغيير أطراف الصراع الاقتصادي التقليدي ما بين الدول الرأسمالية في تنافسها على المصالح الخارجية وأسواق الدول الأخرى، إلى صراع اقتصادي- سياسي- أيديولوجي وعسكري، ما بين الإمبريالية العالمية ومن يقيدها بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبين بقية دول العالم. لذلك، وفي النوب الجديد، يمكن أن نطلق على المرحلة الحالية لتطور الرأسمالية، التي نشأت ليبرالية، ثم تطورت إلى احتكارية، ثم إلى إمبريالية، لأنها تمر اليوم في مرحلة الرأسمالية المتوحشة) التي تختط مراحلها (القومية) إلى مرحلة الإمبريالية الكونية، وسلاح التوحش عموماً هو الحرب، وهذا ما نشاهداه يومياً في غزة، وبين يوم وآخر في سورية. إن التعبير الضروري عن الرأسمالية في مرحلة متقدمة هو الاستعمار، ولذلك فإن النظام الدولي الجديد، هو استعادة جديدة للاستعمار القديم إلا أن ما يميزه حالياً هو الآتي:

- القطبية الأحادية للهيمنة العسكرية والسياسية والقطبية الثلاثية للهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة- أوروبا الغربية- اليابان.
- استغلال التطور التقني والتكنولوجي العسكري والمدني في التحكم عن بعد في كل بقعة من بقاع العالم.
- الهيمنة على هيئات ومؤسسات الأمم المتحدة والدولية الأخرى، والتطبيق التام بين الإرادة السياسية الأميركية والغربية وبين الشرعية الدولية).
- المحاولات الغربية لإعادة التشكيل أو الضبط البيئي للشعوب والأنظمة والقوى المخالفة لها أو الراضية للنظام العالمي الجديد، عن طريق إشغال الحروب والنزاعات المسلحة بالوكالة، وعن طريق التصعيد السياسي والتهديد والإرهاب العسكري والأمني، وممارسة وشرعة الإرهاب الاقتصادي.

■ د. عابد فضلية
كلية الاقتصاد- جامعة دمشق

سورية: دور الدولة الاقتصادي بين المناكفات وإعادة الهيكلة

■ عامر نعيم الياس

يقول الفيلسوف الفرنسي بول فاليري (١٨٧١-١٩٤٥) «إذا كانت الدولة قوية فإنها تسحقنا، وإذا ضعفت فإننا نقضى». هذا القول يصح على مجمل الجوانب والمستويات التي تشكل مآثر جدل بين مكونات ونخب المجتمع، وبالأخص يمكن توجيهه بالاقتصاد، في ظل الجدل العالمي القائم حول هذا الأمر والمستمز منذ قرنين، فكيف يمكن إعادة صياغة هذا الدور في البلاد التي لا تزال تعيش تحت الحصار، ولا تزال في حالة حرب، وبعض أراضيها تخضع لاحتلالات مباشرة كسورية.

بدايةً، يجب العودة إلى الكلاسيكيات والمفاهيم الأساسية التي تعرّف الدولة، خاصةً في دول العالم الثالث التي يبدو فيها هذا المفهوم مشوشاً إلى درجة الفصل الكامل بين الدولة من جهة، والشعب بعمومه، سواء طبقة عاملة أم نخب اقتصادية، من جهة أخرى. فالدولة بالتعريف هي «مجموعة من البشر (الشعب) يعيشون ضمن إقليم جغرافي محدد، وتنظم حياتهم سلطة ونظام دستوري موحد»، وعليه، فإن الشعب يحضر كأساس في كيان وجوهر الدولة، وليس مكوناً منفصلاً عن الدولة باعتبارها جهازاً حكومياً طاعياً يتحرك بشكل مستقل عن الشعب والقوى الاقتصادية.



النقاشات تدور حول إمكانية التعافي الاقتصادي بعيداً عن القضايا الهيكلية التي تمس أسس النموذج الاقتصادي الاجتماعي

الاستثمار الخاص، مثل الخدمات الأساسية والتعليم والصحة، والبنية الأساسية، وإدارة الثروات العامة والموارد الطبيعية، وتنظيم النشاط الاقتصادي من خلال القوانين والقواعد والمؤسسات المعنية بأساسيات الإدارة الاقتصادية كالنقد، والخدمات المالية، والجمارك، وحماية المنافسة والصراع والروايات والصورة التي وصلتنا من هذا الصراع على أنه معركة بين نموذجين اقتصاديين، خسر أحدهما المعركة، وبالتالي لا يمكن العودة إلى الوراء ويجب شطب أي فكرة تتحدث عن دور الدولة في الاقتصاد باعتبارها فكرة خسرت المعركة، حيث يتم إسقاط ما جرى في القرن العشرين في عزّ المواجهة بين الشيوعية والرأسمالية المطلقة، فقد شهد القرن العشرون تغييراً كبيراً في دور الدولة في النظم الرأسمالية تحديداً، حيث أدى الخوف من انتشار الشيوعية إلى التوسع في البرامج والسياسات الاجتماعية التي تعظم دور الدولة وتُقد من حرية رأس المال مثل مجانية التعليم والرعاية الصحية، وقوانين التأمينات وحماية حقوق العاملين، والضرائب التصاعدية التي تشكل نوعاً من التوازن لضيق الفروقات الاجتماعية بين الأغلبية الشعبية السائدة. فضلاً عن دور الدولة المركزي إدارياً ولجهة الملكية في مشروعات البنية التحتية الأساسية، وفي تنظيم النشاط الاقتصادي. وهو ما أنتج توافقاً واسعاً على أن يشمل دور الدولة ما يعتبر مصالح عامة ليس فيها ما يجذب

الاستثمار طويل المدى في المشاريع التي تحافظ على الأمان الاقتصادي على مختلف المستويات. ما سبق يؤكد مركزية دور الدولة عبر القطاع العام في الاقتصاد، لكن النقاشات الدائرة حالياً لا تزال تدور حول شروط وإمكانية التعافي الاقتصادي على المدى القصير دون تخصيص مساحة كافية للحديث عن القضايا الهيكلية التي تمس أسس النموذج الاقتصادي الاجتماعي، وبالتالي النقاش حول السياسات الاقتصادية يبدو محصوراً في إدارة السياسة المالية لاحتواء العجز والسياسة النقدية لضبط سعر الصرف والسيطرة على التضخم، مع توجه القطاع الخاص لتعويم أولوية تشجيع الإغفاءات الضريبية والتأكيد على أهمية ومركزية توفير حوامل الطاقة بأسعار رخيصة، وهي مطالب محققة على جانب كبير من الأهمية، لكنها لا تناقش جوهر المشكلة، حيث إنه من الواضح ترك الأمور لسلاسل الحكومة التي دخلت في مناكفات بين الطاقم الحكومي المسؤول عن السياسات المالية والاقتصادية وبين الاقتصاديين أنفسهم، وهذا يجعل الجميع يدور في حلّ مفرقة. السياسات قصيرة المدى والعمل على معالجة المشاكل الطارئة اقتصادياً وابتكار الحلول التي تناسب المشاكل الناشئة على أرض الواقع، ليست أمراً خاطئاً، وهي في الحالة السورية مطلوبة، لكن الواجب، في الدول التي عاشت ولا تزال تعيش حرباً كونيّة عليها، إعادة تعريف وتحديد دور الدولة الاقتصادية كجزء لا يتجزأ من عملية إعادة تصميم النموذج التنموية كله. تواجبه بخصوصيتها سورية كدولة من العقوبات الأميركية الأوربية الضاغطة، والحصار المفروض على البلاد، وصولاً إلى ملف إعادة الإعمار في البلاد في مرحلة ما بعد الحرب، والنقاشات التي تدور والتساؤلات التي تحكم إدارة ملف من هذا النوع من حيث الشكل والمضمون والأولويات. العامل الرابع: يتجلى بالمشترك أو السمة المميزة لاستثمارات القطاع الخاص التي تبحث عن الربح السريع في الأساس، وبالتالي حتمية دور الدولة في

الإصلاحات الضريبية في مواجهة العجز التقني!

بين مخاوف قطاع الأعمال وإصرار المالية ما مستقبل الاقتصاد في ظل الربط الإلكتروني في سورية؟

مختلف عن الواقع، يضاف إليها أجور جمركة ونقل زهيدة وفق رواية الحلاق، فينخفض سعرها بالسوق، وفي حال تم بيعها من تاجر مستورد لصناعي، تباع بسعر منخفض أيضاً. لبقية الصناعي أمام مشكلة عدم دقة الفواتير لأن الرقم الطاهر غير صحيح. ليس رغبة منه في إظهاره هكذا، فقلقة التهرب أعلى من كلفة الالتزام الضريبي بالنسبة لقطاع الأعمال، الذي يواجه الكثير من الإشكاليات بسبب الضبابية وعدم وضوح الطريق. هي مخاوف محققة، يؤكدها من جديد الخبير الاقتصادي الدكتور مجدي الجاموس، لغياب البنية التحتية وارتفاع أسعار حوامل الطاقة، التي بدورها ستؤثر في معدل الأرباح، الربط الإلكتروني لا يأخذ حجم المصاريف بعين الاعتبار.

لكن إذا ما نظرنا للموضوع من زاوية أخرى، فسندحتماً أن سياسة الضرائب عالية، شرط تحقيق العدالة ولو بالحد الأدنى، فالجميع يعاني التهرب الضريبي، سواء طبق الربط الإلكتروني أم لم يُطبق، إلا أن ما لا يأخذ الجميع بعين الاعتبار هو وجود رسم طابع إعادة الإعمار والمجهود الحربي وضريبة الدخل والرواتب.



مجدي الجاموس



محمد الحلاق

كل هذه النتائج تتبع أسباباً كثيرة، تصدرها القوانين والتشريعات التي باتت لا تتناغم مع النظام المعمول به في ثقافة تحصيل الضريبة، لكونه لا يزال قيد الدراسة وغير مقبول العمل به حالياً برأي الحلاق. نعم الإشكاليات كثيرة، من آلية التسعير من حيث صياغة شروطها وظروفها وتحديد أصحاب المهنة الواحدة، فضلاً عن تطبيق آلية الربط على الصاغة، في وقت نجد البعض منهم يعمل بمهنة والبعض الآخر لا يفرقه شيئاً بها، إذا كيف لنا أن نحدد السعر لكليهما؟ يتساءل الحلاق..

ربط الإلكتروني؟ مهما كان دخله- له سقف راتب محدد، يتم دفع التأمينات والضريبة منه بمعدل ١٨+٢٤ بالمئة ضريبة وراتب، على حين يتم حساب الأمر بالتقاعد وفق السقف المحدد للراتب، وهي إشكالية أخرى يراها، أما إن تحدثنا عن هوامش الربحية، فكيف لفعالية اقتصادية أن تعمل ضمن هذه الربط الإلكتروني؟

ربط الأعمال غير مناسب هنا، فالحالة الاقتصادية غير صحيحة، كساد عالمي وأزمة اقتصادية داخلية، بالتالي علينا البحث عن حلول وليس المزيد من التقييدات. الربط الإلكتروني لا يشجع الاستثمار الصناعي أو الحربي، يعود الدكتور مجدي الجاموس لتبيان محاذير هذه الخطوة، التي تحتاج أولاً إلى تقدير الكلفة، لدى مشاريع العمل ضمن مخطط له بداية ونهاية باستخدام مهنيته ومهاراته ويخرج راجحاً بالنهاية؟..

نعود إلى الخلف قليلاً.. على صعيد الصاغة المطالبين بالربط الإلكتروني، معظمهم يحمل الضريبة للزبون، لكن السؤال اليوم برأي الحلاق.. هل خرج مسؤول وقال: سنفتح صفحة جديدة بالعمل؟! مشكلتنا اليوم أننا نعيش المجهول، ولا ندري ما يخبرنا العمل والسير الذي ينبغي أن نتبعه، ما جعل خيار بعض الفعاليات من الصاغة التوقف عن العمل لحين بيان الوضع، أما الصناعيون فهم ياقون، والأغلبية منهم إما تعمل بالحد الأدنى وإما بالعجز وفق رواية عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق، على حين نجد أن التاجر الأكثر استمرارية بالبيع والشراء، إلا أنه يعاني أيضاً استنزافاً ونفقات الذي قاد بدوره التاجر المستعمر بالعمل لتعميم ثقافة فوضى الأسعار، لعدم يقينهم بمبدأ العمل، وبالتالي رفع الأسعار بشكل غير مدروس، وهو ما يتعارض مع الهدف الأساسي في تحصيل الضريبة، وهو تحسين معيشة المواطن.

تقول نحن - والحديث لمحمد الحلاق- البدايات الصحيحة تقود إلى النهايات الصحيحة، ضمن تشريعات واضحة، أعلى المستودرات اليوم تحوي أرقاماً غير صحيحة كما أن مستعير الكلف والأعباء بدوام التسعير غير صحيح، المادة التي تُسعر بسعر (س) دولار تضرب بسعر صرف

الدرج وانتهاء بأكبر المصانع، بحيث يشكل نظاماً متكاملأ عادلاً يشمل كل المستويات، وإلا فسستكون النتائج كارثية ومشوهة.

إجراءات رسمية

هي خطوات لا بد منها، وتتطلب متابعة من الدولة بشكل رئيس، ممثلة بوزارة المالية وأجهزتها التنفيذية. لوقف آفة التهرب والقضاء عليه وفق رؤية أحمد، متسائلاً.. كيف لنا أن نحدد السعر لكليهما؟ يتساءل الحلاق..

ربط الإلكتروني؟ مهما كان دخله- له سقف راتب محدد، يتم دفع التأمينات والضريبة منه بمعدل ١٨+٢٤ بالمئة ضريبة وراتب، على حين يتم حساب الأمر بالتقاعد وفق السقف المحدد للراتب، وهي إشكالية أخرى يراها، أما إن تحدثنا عن هوامش الربحية، فكيف لفعالية اقتصادية أن تعمل ضمن هذه الربط الإلكتروني؟

ربط الأعمال غير مناسب هنا، فالحالة الاقتصادية غير صحيحة، كساد عالمي وأزمة اقتصادية داخلية، بالتالي علينا البحث عن حلول وليس المزيد من التقييدات. الربط الإلكتروني لا يشجع الاستثمار الصناعي أو الحربي، يعود الدكتور مجدي الجاموس لتبيان محاذير هذه الخطوة، التي تحتاج أولاً إلى تقدير الكلفة، لدى مشاريع العمل ضمن مخطط له بداية ونهاية باستخدام مهنيته ومهاراته ويخرج راجحاً بالنهاية؟..

نعود إلى الخلف قليلاً.. على صعيد الصاغة المطالبين بالربط الإلكتروني، معظمهم يحمل الضريبة للزبون، لكن السؤال اليوم برأي الحلاق.. هل خرج مسؤول وقال: سنفتح صفحة جديدة بالعمل؟! مشكلتنا اليوم أننا نعيش المجهول، ولا ندري ما يخبرنا العمل والسير الذي ينبغي أن نتبعه، ما جعل خيار بعض الفعاليات من الصاغة التوقف عن العمل لحين بيان الوضع، أما الصناعيون فهم ياقون، والأغلبية منهم إما تعمل بالحد الأدنى وإما بالعجز وفق رواية عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق، على حين نجد أن التاجر الأكثر استمرارية بالبيع والشراء، إلا أنه يعاني أيضاً استنزافاً ونفقات الذي قاد بدوره التاجر المستعمر بالعمل لتعميم ثقافة فوضى الأسعار، لعدم يقينهم بمبدأ العمل، وبالتالي رفع الأسعار بشكل غير مدروس، وهو ما يتعارض مع الهدف الأساسي في تحصيل الضريبة، وهو تحسين معيشة المواطن.

بارعة جمعة

يشكل مباشر، ودون النظر له أو السؤال عنه تم إعلان مبدأ الربط الإلكتروني، كوسيلة لضبط معايير العمل لدى التجار والصناعيين، ممن اعتادوا العمل ضمن أسس متوقعة، تختلف باختلاف ظروف كل منهم، سواء من حيث طبيعة السلعة المعمول بها أو مناخ العمل المحيط بهم، ليغدو التهرب الضريبي عنوان الأكثرية منهم، تحت حجج ومبررات عدة، وفي الوقت الذي أكد بعضهم أن كلفة التهرب أكبر من الالتزام، لا تزال فكرة الربط الإلكتروني للفعاليات التجارية مع وزارة المالية تثير هواجس ومخاوف كثيرة لعظمهم، ولاسيما أن بعضهم فضل التوقف عن العمل مقابل الخوض في غمّل هذه التجربة غير محسوبة النتائج والعواقب، لبقية السؤال اليوم: ما الأسس والمعايير الواجب توافرها لتحقيق عملية الربط المثلّي التي تضمن حقّ التاجر والدولة؟ وما مبررات مخاوف التجار والصناعيين أمام اعتماد برنامج الربط بصفته الحل الوحيد للمالية؟

مشروع حكومي

مسألة ملحة بل باتت ضرورة بنظر الحكومة، لمواكبة مسيرة التطور الحاصل في قطاعات العمل كافة، ولا سيما التجارية منها، التي ما زالت تعتمد مبدأ الفاتورة الورقية في تسجيل كل مدخلات ومخرجات مشاريعها، التي اتسمت بالسعي للربح دوماً، هنا يبرز حق الدولة، في العمل على ردف الخزيّة العامة للدولة بالضرائب التي من الواجب أن يتم تحصيلها من التجار والصناعيين كما هو حال الموظف الأكثر تحملاً لها، لكن ما الذي يدفع قطاع الأعمال للتهرب ضريبياً؟

تساؤل جمع الكثير من التناقضات من مبدأ عمل التحصيل وصولاً لوضع قوانين وتشريعات لا تتناسب مع واقع العثرات، بما فيها الاحتكار، بالمقابل عدم تجاهل المالية أنشطة المجتمع، بالتالي بات تقدير الربح مقابل النفقات أمراً صعباً للغاية وغير منصف أيضاً.

إلا أنه والحق يقال فإن مشروع الربط الإلكتروني بات ضرورة ومهم جداً، إلا أن الحرب أخرجت العمل به لدى الدولة برأي التاجر عاصم أحمد من طرطوس، الذي وصف قرار العمل به بالامتياز لجهة تحقيق العدالة الضريبية من جهة والدخل القومي هو تنمية جيابة الضرائب على حساب تنمية الإنتاج، والوقوف عند هواجس الشرائح التي رفضت مبدأ الربط- وهي محققة بذلك- نتيجة سوء التوقيت وغياب العدالة برأي أحمد، أمر ضروري، وذلك باعتبار أسلوب الترغيب لا الترهيب في تطبيق أي قرار، إلى جانب حوافز وعروض مشجعة له.

أمر واقع

ليس من الصحيح بمكان ما إنكار المشكلة، فالاعتراف بها بشكل نصف الحل، ولكي تكون منطقيين وعقلانيين، يجب علينا القول إن لدينا تهرباً ضريبياً وفق رؤية عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق، الذي قدم توصيفاً دقيقاً لمشاكل قطاع الأعمال من تطبيق آلية الربط الإلكتروني، والتي أدت ببعض منهم لتقديم طلبات إيقاف العمل ريثما تتضح الصورة لهم على حد تعبيره.

يجب أن يكون عاماً

هنا تبرز لدينا جهود الإدارة الضريبية في منظومة الفوترة الإلكترونية، سواء من الأفراد أو الجهات، وتأثير الفوترة الإلكترونية على الاقتصاد والوطن برأي أحمد، ولكي يتجنب المدى الطويل، للاستقرار وإطلاق عجلتي التنمية وإعادة الإعمار.

الثقافة الضريبية

لذا ما ينبغي العمل به هو تعزيز مفهوم الضريبة ضمن المجتمع برأي د. الجاموس، عن طريق شرح آثاره الإيجابية ومنعكساته الخدمية على الفرد والوطن، فالجميع يعاني التهرب الضريبي، كما أن الضريبة من حق الدولة وهي سياسة عالية، شرط تحقيق العدالة الضريبية بالحد الأدنى، ومن حيث المبدأ، فإن الربط الإلكتروني يعني للدولة ربط الفواتير بمجمل الإيرادات، بغض النظر عن المصاريف، ليقوم الموظف بتقدير الأرباح ومن ثم الضريبة، وغالباً لا تتمتع بالذقة.

إذا كان لابد من الربط يجب إدخال الإيرادات والمصاريف لكن إن كان لمحاربة التهرب فالأفضل رفع ثقافة المجتمع للخدمات المقدمة والأهمية الضريبة لتحسين البيئة التحتية والخدمات العامة المقدمة من الدولة للحفاظ، على مستوى خدمي معين يلقى بهم، كما أن الربط هو عملية تقنية سهلة، لكن عمل التوقيت غير مناسب هنا، فالحالة الاقتصادية غير صحيحة، كساد عالمي وأزمة اقتصادية داخلية، بالتالي علينا البحث عن حلول وليس المزيد من التقييدات.

ربط الأعمال غير مناسب هنا، فالحالة الاقتصادية غير صحيحة، كساد عالمي وأزمة اقتصادية داخلية، بالتالي علينا البحث عن حلول وليس المزيد من التقييدات. الربط الإلكتروني لا يشجع الاستثمار الصناعي أو الحربي، يعود الدكتور مجدي الجاموس لتبيان محاذير هذه الخطوة، التي تحتاج أولاً إلى تقدير الكلفة، لدى مشاريع العمل ضمن مخطط له بداية ونهاية باستخدام مهنيته ومهاراته ويخرج راجحاً بالنهاية؟..

نعود إلى الخلف قليلاً.. على صعيد الصاغة المطالبين بالربط الإلكتروني، معظمهم يحمل الضريبة للزبون، لكن السؤال اليوم برأي الحلاق.. هل خرج مسؤول وقال: سنفتح صفحة جديدة بالعمل؟! مشكلتنا اليوم أننا نعيش المجهول، ولا ندري ما يخبرنا العمل والسير الذي ينبغي أن نتبعه، ما جعل خيار بعض الفعاليات من الصاغة التوقف عن العمل لحين بيان الوضع، أما الصناعيون فهم ياقون، والأغلبية منهم إما تعمل بالحد الأدنى وإما بالعجز وفق رواية عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق، على حين نجد أن التاجر الأكثر استمرارية بالبيع والشراء، إلا أنه يعاني أيضاً استنزافاً ونفقات الذي قاد بدوره التاجر المستعمر بالعمل لتعميم ثقافة فوضى الأسعار، لعدم يقينهم بمبدأ العمل، وبالتالي رفع الأسعار بشكل غير مدروس، وهو ما يتعارض مع الهدف الأساسي في تحصيل الضريبة، وهو تحسين معيشة المواطن.

تقول نحن - والحديث لمحمد الحلاق- البدايات الصحيحة تقود إلى النهايات الصحيحة، ضمن تشريعات واضحة، أعلى المستودرات اليوم تحوي أرقاماً غير صحيحة كما أن مستعير الكلف والأعباء بدوام التسعير غير صحيح، المادة التي تُسعر بسعر (س) دولار تضرب بسعر صرف



التصدير... معوقات بالجملة ومعالجات بالترقيع..!

معاون وزير الاقتصاد: ٣٥٠ مليون يورو صادرات سورية خلال الثلث الأول من العام الجاري

■ شادية إسبر

يشارك الجمع في سورية همّ الوضع المعيشي، إن كان على المستوى الأسري، أو الاقتصاد العام للبلاد، فحساسة إدارة الأزمة الاقتصادية تنبع من أهميتها واختلاف الآراء والأليات والشبكات والنقرات المرتبطة، ومن الأهمية الاعتراف بالأخطاء قبل أن تتعمق وتتحول إلى كارثة اقتصادية في بيئة مجتمعية وأوضاع سوقية متعبة لا تتحمل أي نوع من الصدمات، كونها بالأساس ما زالت تنن تحت وطأة حروب متعددة، وفقر يزداد مع كل تحرك سعري محلي وعالمي، ما يعني أن ادعاءات مضاعفاً مقارنة ببلدان لم تتعرض للظروف ذاتها.



توجه جديد تجاه تفعيل آليات التصدير مع دعم وحوافز

نجد تركيبة الصادرات السورية في العام ٢٠٢٣ وفق تقايلها العريضة قد توزعت إلى صادرات زراعية بنحو ٢٢ بالمئة من قيمة إجمالي الصادرات، في حين بلغت نسبة صادرات الصناعات الغذائية نحو ١٣ بالمئة، وبلغت نسبة صادرات الصناعات الأخرى بخلاف الصناعات الغذائية نحو ٤٢ بالمئة، في حين النسبة المتبقية والبالغة ٢٣ بالمئة تعود للصادرات الاستخراجية.

وأشار جوهرة إلى أن توجه سياسة التجارة الخارجية في مجال التصدير في سورية تستهدف تبسيط إجراءات عملية التصدير بغية تعزيزها مع الإعداد والتحديث المستمر لقائمة السلع السورية المعدّة للتصدير، وتعميمها على السفارات والبعثات الدبلوماسية للترويج لها في الأسواق الدولية، إلى جانب اعتماد برامج دعم للصادرات تُقدم بالليرات السورية بشكل حوافز تشجيعية للتصدير، والعمل بالتوازي على بناء مفهوم علمي وتقني عبر برامج التأهيل في مجال التصدير كدبلوم التصدير الاحترافي، مؤكداً سعي الوزارة إلى توفير برامج دعم للمشاركة في بعض المعارض الخارجية أو تنظييم المعارض التصديرية، لدورها الترويجي والتسويقي، مع التوجه لإطلاق برنامج خاص تحت مسمى «صادراتنا بقيم مضافة»، لزيادة القدرة التنافسية للصادرات التي ينصف إنتاجها بتحقيق قيم مضافة مهمة.

من جانبه الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور ظفر حمود وفي تصريح له الاقتصادية، أكد أن الأزمة التي مرت بها سورية أثرت سلباً وبشكل واضح على مختلف القطاعات الاقتصادية والتي أدت إلى تراجع الحصة السوقية لمختلف السلع، والحكومة لم تدخر جهداً من أجل تنشيط التصدير، لكن ضمن هذه المرحلة لا بد من العمل بجدية أكبر من أجل تطوير القطاع التصديري وحررق المراحل للتعويض عن المراحل السابقة.

الدخول بالصناعات التكنولوجية

د. حمود أوضح أن ذلك يتم من خلال التركيز على مجموعة من النقاط، منها على سبيل المثال لا الحصر العمل على تطوير وتحسين تنافسية هياكل الإنتاج والدخول في الصناعات التي تعتمد على التكنولوجيا والبرمجيات الحديثة ثم التركيز على الاستثمارات في القطاعات المنتجة وتوجيه الدعم لها، بالإضافة إلى نشر مفهوم الوعي التصديري وتقديم الدعم الفني والتدريب المطلوب من أجل زيادة عدد الشركات المصدرة من خلال الاعتماد على منبج واضح للتدريب.

معوقات أمام التصدير

الخبير والباحث الاقتصادي الدكتور شادي أحمد أرجع سبب عدم عودة قطاع التصدير في سورية إلى سابق عهده أو على الأقل إلى نوع من أنواع التعاقي، إلى أربعة أسباب (قانونية، تنظيمية، تمويلية، فنية)، في القانونية قال: على الرغم من أن القرارات الاقتصادية والمالية تدعم التصدير من ناحية النصوص غير أن بعض التطبيقات تأتي بنتائج عكسية، وعلى سبيل المثال القرار ٢١ الصادر عن المصرف المركزي وهو لا يسمح للمصدر الذي يريد أن يستفيد من عائدات القطع متسائلاً ما الذي يعنى مصدراً ما لديه متسع في حاوية الشحن أو لديه طلبية خارجية فيها تنوع من البضائع لا ينتجها كلها؟!

وعن التنظيمية وصف برامج هيئة دعم الصادرات بالجيدة قياساً على الإمكانيات المتوافرة للحكومة، منتقداً بعض الأليات بقوله: الدعم لا يكون فقط بمبلغ مالي، بل يبدأ من قبل الإنتاج وصولاً إلى خروج البضاعة من باب المعمل، مع ضمان وصولها إلى ميناء التصدير من دون تكاليف إضافية. وفيما يتعلق بالتمويلية أوضح د. أحمد أن معظم الدول المتطورة والتي ترغب بالتطور، لديها مصارف متخصصة بالصادرات، مهمتها تقديم تسهيلات وخطوط ائتمان للتصدير فقط، مشيراً إلى أن منصة تمويل المستوردات تتأخر غالباً في تلبية حاجة القطاع الخاص الاقتصادي لمستحقاته من العملة الصعبة ما يؤثر في إعادة تدوير العملية الإنتاجية وبالتالي التصدير، في حين تحدث بالأسباب الفنية: «من الضرورة تعاطم الجهود لتكون عبارة (صنع في سورية) ذات مدلول اقتصادي أكثر لجهة المواصفات والأسعار والجودة..»

التصدير بين الاستمرارية وتأمين السوق المحلية

التوازن بين الاستدامة لتحقيق الموثوقية وتأمين احتياجات السوق المحلية، أمر في غاية الحساسية، فكيف يُلحظ ضمن الإستراتيجيات والآليات؟ سؤال أجاب عنه معاون وزير الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية بالقول إن السياسة التصديرية تعنى بمفهوم الإتاحة والاستمرارية مع الزمن إلى جانب تحقيق توازن نسبي بين تأمين احتياجات السوق المحلية ومتطلبات المستهلك وفق أسعار مقبولة مع الحفاظ على استمرار العملية الإنتاجية من دون إلحاق الضرر بالمنتج وبالحصيلة مؤشرات النمو الاقتصادي على مستوى البلد، ومفهوم إتاحة التصدير مع الزمن، والذي يُعتبر في غاية الأهمية سواء للمستهلك أم للمنتج، مع التوجيه بأن الإتاحة في التصدير تمنح المنتج حافزاً لزيادة طاقاته الإنتاجية، وعلى العكس فإن عدم استقرار سياسات التصدير عند مفهوم الإتاحة سيجعل المنتجات السورية في أسواق الصادرات غير موجودة نظراً لضبابية الموقف بالنسبة للمنتج، الذي لا يمكن له اتخاذ قرار في مدى استمرارية عمله في السوق المحلية والأسواق الخارجية، وبالتالي يفقد حافزته للإنتاج والتوسع به- وفي أحسن الظروف- سيتجه إلى إنتاج السلع ضمن حدود نقل عن طاقته الإنتاجية، وبالتالي سجد ارتفاعاً في كلف الإنتاج، وفي أسعار المستهلك مع انخفاض في معدلات التشغيل، إلى جانب فقدان السلع السورية في أسواق التصدير وحرمان المنتج السوري من عوائد عمله، وبالتالي حرمان البلد من عوائد قطع التصدير، مؤكداً أن العبرة في سياسة التصدير في للإتاحة مع تحقيق توازن بين مصالح الأطراف كافة (مستهلك، منتج، الدولة).

«الكوريدور الأخضر»

معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أوضح أن الحكومة تسعى للتخفيف من حدة التحديات والصعوبات التي تواجه عمليات التصدير من خلال العمل الدبلوماسي الدؤوب، وتوسيع دائرة البلدان التي يمكن التعاون معها عبر «نظام الكوريدور الأخضر»، بالإضافة إلى تحديث أسطول النقل السوري المبرد، وتشغيل سفينة شحن «وورو» إلى روسيا والدول الأخرى لاختصار الوقت والتكلفة والحفاظ على البضائع المصدرة، إلى جانب تعاون الوزارة مع مصرف سورية المركزي للتخفيف من الأعباء المالية التي يتكبدها المصدر في عمليات تحويل الأموال. وعن دور القطاع الخاص؛ لفت جوهرة إلى أن المرونة والديناميكية التي يتمتع بها القطاع الخاص كان لها الدور البارز في تجاوز العقوبات المفروضة ولأسماء من جانبه، الباحث الاقتصادي د. أحمد وعبر منبر «الاقتصادية» قدم مقترحاً بداه على شكل تساؤل:

تنوع قاعدة المصدرين قطاعياً وجغرافياً

في الرؤية المستقبلية.. صناعات موجهة للتصدير

معاون وزير الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية قدّم الرؤية المستقبلية لسياسة التصدير بالتركيز على أنها تستهدف تبني التصدير باعتباره مدخلاً تطويرياً للسياسة الصناعية وسياسة التجارة الخارجية من خلال إقامة صناعات موجهة للتصدير، مع السعي لتوسيع قطاعات التصدير بالتركيز على المجالات المحتملة للنمو، وتنوع قاعدة المصدرين (قطاعياً وجغرافياً) لتشمل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وفقاً لاحتياجات الأسواق الخارجية، مع تعزيز استدامة نمو الصادرات واستدامة العوامل المؤثرة في تنميتها من خلال التركيز على قضايا الاعتمادية والجودة وتحقيق رغبات وأنواق المستهلكين تبعاً لثقافات الاستهلاك المتعددة في الأسواق الخارجية، إلى جانب توجيه محفزات التصدير وتصميم البرامج وعمليات الترويج والدعم إلى التصدير القائم على المنتجات ذات القيم المضافة المرتفعة، والقطاعات الإنتاجية ذات الأهمية والأسواق المستهدفة.

وعن الأليات التنفيذية لتحقيق هذه الرؤية أوضح جوهرة أن الوزارة تستهدف استقرار البيئة المحفزة على التصدير من خلال الحد ما أمكن من قرارات منع التصدير لبعض المواد، والاستمرار بتقديم حوافز التصدير بنسب تتواءم مع نوعية وحجم الصادرات، وتعزيز فرص وصول صادرات المنشآت التي تتوافر لديها الجاهزية للتصدير إلى الأسواق الأخرى من خلال تقديم خدمات جديدة لتنمية الصادرات كإطلاق برنامج المصدر المعتمد، وتصميم برامج تمويلية تربط الإنتاج بالتصدير، بحيث يتم منح تسهيلات ائتمانية خاصة بدعم الإنتاج للمنشآت التي تصنّر ٥٠ بالمئة وأكثر من طاقتها الإنتاجية، والتوسّع بالمعارض التصديرية القائمة محلياً لتشمل قطاعات أخرى- إضافة للقطاع النسيجي- كالغذائية والكيميائية، مع العمل على التوسّع بعدد المواد المصدرة في قائمة الإخلاء المؤقت بقصد التصنيع وإعادة التصدير تحفيزاً لعمليات الإنتاج وتخفيضاً للكلف وتحقيقاً لتنافسية السلع السورية في الأسواق الخارجية.

لماذا لا يقوم رجال الأعمال في سورية بتأسيس مصرف متخصص بتمويل الصادرات؟ شارحاً الفوائد الديناميكية لا بالقول: سيكون أرباح مصرف على الإطلاق، وسيتم تمويل قطاع التصدير بشكل يسير، تواربه شركة تأمين متخصصة، وبذلك سيتم الاستغناء عن منصة تمويل المستوردات، مؤكداً أنه أجرى «دراسة اكتوارية» خاصة كهذا مصرف.

من جانبه، وبخصوص منصة تمويل المستوردات اعتبر د. حمود أن الاعتماد عليها أثر سلباً وأدى إلى تراجع كبير في كمية البضائع المعروضة في الأسواق كما أدى إلى تراجع الحصة السوقية للمنتجات، وهذا التراجع ناتج بشكل أساسي عن عدم القدرة على توفير المواد الأولية الداخلة في إنتاج عدد من الصناعات التي تعتمد على تمويل هذه المنصة، موضحاً أنه ضمن هذه المرحلة معظم الصادرات هي صادرات زراعية بالإضافة إلى بعض الصناعات النسيجية، ونتيجة لارتفاع مستلزمات الإنتاج الزراعي وفقاً لهذه المنصة أدى ذلك إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وإلى عدم القدرة على المنافسة، فهذه المنصة أثرت بشكل سلبي على العمليات الإنتاجية وخاصة على عمالي الزمن والتكلفة.

ولتلافي هذه السلبيات ضمن المرحلة القادمة، أكد الأستاذ في الاقتصاد ضرورة إعادة النظر في هذه المنصة وتقييم هذه التجربة من أجل تلافي السلبيات الناتجة عن تطبيقها، بحيث يؤخذ بعين الاعتبار ترك هامش محدد من أجل تمويل بعض المواد المستوردة خارج المنصة، وبخاصة تلك التي لها علاقة مباشرة بالقطاعات التصديرية المباشرة والمهمة التي من شأنها تخفيض عامل التكلفة والزمن في الإنتاج، موضحاً على سبيل المثال لا الحصر: يمكن اتخاذ قرارات بتوسيع قاعدة السلع والمواد التي يسمح بها بقصد التصنيع وإعادة التصدير، بالإضافة إلى السماح باستيراد مستلزمات الإنتاج للسلع ذات الميزة النسبية، وأن تكون عملية الاستيراد هذه مرتبطة وفقاً للاحتياجات الفعلية لعمليات التصنيع وإعادة التصدير.

حمود: الاعتماد على المنصة أدى لتراجع في الأنشطة

أحمد: منصة تمويل المستوردات تتأخر بتلبية حاجة القطاع الخاص من مستحقاته من العملة

ترصد «الاقتصادية» كل أسبوع لأهم مؤشرات الذهب والنفط وغيرها من التداولات للعملات في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسواق المحلية وفيما يلي حالة المؤشرات..

شهدت أسعار النفط العالمية حركة سعرية بين الارتفاع والانخفاض حيث ارتفعت أسعار النفط العالمية خام برنت في ٢٨/٦/٢٠٢٤ مغلفة عند مستوى ٨٦.١٨ دولاراً أميركياً للبرميل وبنسبة ارتفاع ٠.٢١ بالمئة عن تداولات اليوم السابق متأثرة بالتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط ومنطقة البحر الأحمر، كما استمر سعر النفط (برنت) ارتفاعاً ملحوظاً في تداولات نهاية الأسبوع (٢٨/٦/٢٠٢٤) مسجلة ٨٦.١٨ دولاراً أميركياً وبنسبة ارتفاع ٠.٢١ بالمئة وسط احتمال زيادة الطلب على للنفط.

مؤشرات الأسواق العالمية:

تتضمن: مؤشرات الأسواق المالية العالمية يوضح الجدول الآتي تطور مؤشرات الأسواق العالمية المتقدمة في بداية ونهاية تداولات الأسبوع، تحركات مؤشرات الأسواق المالية العالمية المتقدمة:

الفترة	مؤشر البورصة الأميركية S&P500	مؤشر البورصة الأميركية NASDAQ	مؤشر السوق المالية البريطانية FTSE100	مؤشر السوق المالية الألمانية dax30
٢٠٢٤/٢٤/٦	٥٤٤٧	١٧.٥٠٠	٨.٢٨١	١٨.٣٢٥.٣٨
٢٠٢٤/٢٨/٦	٥٤٨٤	١٧.٨٥٩	٨.١٦٤	١٨.٣٥٦.٣٥
التغير المئوي	٠.٦٨ بالمئة	٢.٠٥ بالمئة	-١.٤ بالمئة	٠.١٧ بالمئة

يلحظ من خلال ما ورد في الجدول أعلاه أنه على مستوى الأسواق المالية العالمية تلاحظ أن الآثار الكبيرة كانت على السوق المالية البريطانية، فبعد أن سجل مؤشر NASDAQ مستويات تقارب ١٧.٥٠٠ نقطة في بداية تداولات الأسبوع الماضي، أصبح ٨٥٩.١٧ نقطة في تداولات نهاية الأسبوع وبنسبة ارتفاع ٢.٠٥ بالمئة، كما ارتفع مؤشر S&P500 بنسبة تقارب ٠.٦٨ بالمئة فبعد أن سجل ٥.٤٤٧ نقاط في تداولات بداية الأسبوع أصبح ٥.٤٨٤ نقاط في تداولات نهاية الأسبوع ويعزى هذا الارتفاع إلى بيانات الاقتصاد الأميركي. أما السوق المالية البريطانية فكان التراجع ملحوظاً في مؤشر FTSE100 بحدود ١.٤ بالمئة متأثراً بحالة عدم اليقين في الاقتصاد البريطاني ما انعكس على تراجع شهية المخاطرة.

مؤشرات الأسواق المالية العالمية الناشئة:

كما يوضح الجدول الآتي تطور مؤشرات الأسواق المالية الناشئة في بداية ونهاية تداولات الأسبوع تحركات مؤشرات الأسواق المالية العالمية الناشئة

الفترة	مؤشر السوق المالية اليابانية Nikkie 225	مؤشر السوق المالية الصينية SSEC
٢٠٢٤/٦/٢٤	٣٨.٨٠٤.٥٥	٢.٩٣٣.١٠
٢٠٢٤/٦/٢٨	٣٩.٥٥٧.٥٠	٢.٩٦٧.٤٠
التغير المئوي	١.٩٤ بالمئة	٠.١٥ بالمئة

يلحظ من خلال ما ورد في الجدول أعلاه أنه على مستوى الأسواق المالية الناشئة تلاحظ أن الآثار الأكثر تأثيراً كانت على السوق المالية اليابانية، فبعد أن سجل مستويات تقارب ٣٨.٨٠٥ نقطة في بداية تداولات الأسبوع الماضي، أصبح ٥٥٧.٢٩ نقطة وبنسبة ارتفاع ١.٩٤ بالمئة مدعوماً بارتفاع أداء بعض القطاعات. كما ارتفع مؤشر السوق المالية الصينية SSEC جداً بحدود ٠.١٥ بالمئة مسجلاً ٢.٩٦٧ نقطة في تداولات نهاية الأسبوع.

مؤشرات الأسواق المالية العربية:

كما يوضح الجدول الآتي تطور مؤشرات الأسواق المالية العربية في بداية ونهاية تداولات الأسبوع: تحركات مؤشرات الأسواق المالية العربية

الفترة	مؤشر السوق المالية السعودية TASI	مؤشر السوق المالية المصرية EGX30
٢٠٢٤/٦/٢٣	١١.٧٢٩.٩٧	٢٦.٩٠٢.٠٠
٢٠٢٤/٦/٢٦	١١.٦٥٦.٥٠	٢٧.٥٠٠.٥٦
التغير المئوي	-٠.٦١ بالمئة	2.22 بالمئة

شهد السوق المالي السعودي انخفاض قيمة مؤشر التداول السعودي TASI مسجلاً ما يقارب ١١.٦٥٧ نقطة في تداولات نهاية الأسبوع بعد أن كانت ١١.٧٢٨ في بداية تداولات الأسبوع وبنسبة تراجع ٠.٦١ بالمئة متأثراً بانخفاض أسعار الأسهم في قطاع الطاقة. على حين ارتفع مؤشر السوق المالية المصرية EGX30 بنسبة ٢.٢٢ بالمئة متأثراً بتحسين أداء أسهم بعض الشركات في السوق المالية المصرية.

نبين أدناه أسعار الذهب العالمية وبعض المعادن:

الذهب:

تتأثر حركة تداولات الذهب في السوق العالمية بمجموعة من العوامل من بينها الطلب على الذهب المتولد عن البنوك المركزية، وأسعار الفائدة على السندات الدولارية وأسعار العملات بوصفها بديلاً من الاستثمارات في الذهب. تأثرت أسعار الذهب العالمية خلال تداولات الأسبوع الحالي بالتحركات الحاصلة في قيمة الدولار الأميركي مقابل العملات الرئيسية الأخرى كنتيجة طبيعية لتسعيه على أساس الدولار الأميركي، ويوضح الشكل الآتي تطور سعر الأونصة الذهبية بالدولار الأميركي خلال تداولات الأسبوع.



التحركات السعرية لسعر أونصة الذهب العالمية بالدولار الأميركي لعل من أبرز التحركات السعرية خلال تداولات هذا الأسبوع هو التحركات السعرية خلال تداولات ٢٨/٦/٢٠٢٤ حيث ارتفعت أسعار الذهب بنسبة ١.٢٩ بالمئة عند مستوى يقارب ٢,٣٢٧ دولار أميركي متأثرة بارتفاع الدولار الأميركي. كما شهدت أسعار الذهب تذبذبات حادة خلال تداولات الأسبوع الحالي ما يعكس حالة عدم اليقين في سوق الذهب العالمية.

الألومنيوم والنحاس:

التاريخ	سعر الألومنيوم	سعر النحاس	التغير المئوي لسعر الألومنيوم	التغير المئوي لسعر النحاس
٢٤/٦/٢٠٢٤	٢.٥٠٣.٠٠	٤.٤٢٥	بالمئة -٠.٤	بالمئة -٠.٤
٢٥/٦/٢٠٢٤	٢.٤٩٦.٠٠	٤.٣٦٥	بالمئة -٠.٢٨	بالمئة -١.٣٤
٢٦/٦/٢٠٢٤	٢.٥١٢.٠٠	٤.٣٦٥	بالمئة -٠.٦٤	بالمئة -٠.٠٥
٢٧/٦/٢٠٢٤	٢.٤٩٢.٥٠	٤.٣٤٨٥	بالمئة -٠.٧٨	بالمئة -٠.٣٤
٢٨/٦/٢٠٢٤	٢.٥٣١.٠٠	٤.٣٩٨٢	بالمئة ١.٥٤	بالمئة ١.١٤

سيطر الاتجاه الهابط على تداولات النحاس في السوق العالمية حيث انخفض سعره من ٤.٤٢٥ دولارات أميركية في ٢٤/٦/٢٠٢٤ إلى ٤.٣٩٨٢ دولارات أميركية في ٢٨/٦/٢٠٢٤ كما بلغ المجموع التراكمي للتغير المئوي -٠.٦٣ بالمئة. في حين شهدت أسعار الألومنيوم تذبذبات حادة كما كانت أعلى نسبة ارتفاع في تداولات نهاية الأسبوع (٢٨/٦/٢٠٢٤) بنسبة ١.٥٤ بالمئة.

أسعار النفط والغاز:

تتضمن: سعر برميل النفط، يوضح الشكل الآتي تطور سعر النفط بالدولار الأميركي (خام برنت وتكساس) خلال تداولات الأسبوع، التحركات السعرية لأسعار النفط بالدولار الأميركي (خام برنت)



شهدت تداولات الأسبوع الحالي تذبذبات في عدد من أسواق العملات الأساسية وكان من أبرزها التحركات السعرية في أسواق اليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني، حيث تداخلت مجموعة من الأسباب والعوامل في هذه التذبذبات سنورها لكل عملة على حدة.

دولار/الين:

يظهر الشكل أدناه تطور سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الين الياباني خلال تداولات الأسبوع: التحركات السعرية للدولار الأميركي مقابل الين الياباني

يلحظ من الشكل أدناه وجود تذبذبات ملحوظة للين الياباني ما يعكس حالة عدم اليقين. كما يمكن ملاحظة الاتجاه العام الهبوطي للين الياباني مقابل الدولار الأميركي حيث انخفضت قيمة الين الياباني خلال تداولات الأسبوع (مجموع التغير المئوي) بنسبة قاربت ١.٧٩ بالمئة. ويأتي هذا التدهور الملحوظ لقيمة الين الياباني مقابل الدولار الأميركي كنتيجة للهوة الكبيرة بين عوائد أدوات الخزينة الأميركية واليابانية، الأمر الذي انعكس سلباً على قيمة الين الياباني خلال تداولات هذا الأسبوع.



الدولار/اليوان:

يبين الشكل التالي تطور الدولار الأميركي مقابل اليوان الصيني

افتتح اليوان الصيني على ارتفاع محدود بنسبة ٠.٠٣ بالمئة، وخلال تداولات الأسبوع أخذ اليوان منحى هبوطياً، حيث انخفض اليوان الصيني بنسبة ٠.١٤ بالمئة ليعوض بعض الخسارة في تداولات نهاية الأسبوع، فقد ارتفعت قيمة اليوان الصيني بنسبة ٠.٠٩ بالمئة ما عوض جزءاً من خسارة اليوان الصيني لقيمته.



اليورو / دولار:

يظهر الشكل أدناه تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي خلال تداولات الأسبوع السابق: التحركات السعرية لليورو مقابل الدولار الأميركي.

افتتح اليورو تداولته على ارتفاع ملحوظ حيث ارتفع سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي في بداية الأسبوع مقارنةً بنهاية الأسبوع الذي قبله بنسبة ٠.٣٨ بالمئة. في حين انخفض سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي على نحو ملحوظ في ٢٦/٦/٢٠٢٤ ليبلغ ١.٠٦٧٩ ويأتي هذا متوافقاً مع انتظار للانتخابات الفرنسية مع سيطرة حالة عدم اليقين على تداولات اليورو. تحسن اليورو في تداولات اليوم اللاحق (٢٧/٦/٢٠٢٤) مسجلاً ١.٠٧٠٢ ويأتي هذا التحسن متوافقاً مع تراجع قيمة الدولار الأميركي الناتج عن البيانات الاقتصادية الضعيفة في الولايات المتحدة الأميركية لعل من أهمها بيانات مؤشر السلع المعمره الأساسية الذي سجل انكماشاً بنسبة ٠.١٠ بالمئة في نهاية شهر أيار من العام الحالي.

ليعاود اليورو تداولته عند مستويات أقل بنسبة ٠.٠٧ بالمئة في تداولات نهاية الأسبوع (٢٨/٦/٢٠٢٤) مع ترقب للانتخابات الفرنسية والنتائج الاقتصادية التي قد تؤدي لها هذه الانتخابات.



الجنيه الإسترليني / دولار:

يظهر الشكل أدناه تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي خلال تداولات الأسبوع الماضي:

التحركات السعرية للجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي.

يظهر التأثير الواضح لارتفاع الدولار وبالتالي التراجع الواضح في قيمة الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي، ليعوض الجنيه الإسترليني بعضاً من خسائره ويرتفع بنسبة قاربت ٠.١٤ بالمئة في ٢٧/٦/٢٠٢٤. اتسمت تداولات الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي بحركات الشراء في تداولات الأسبوع، كما اتسمت تحركات الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي بالتذبذب ما يشير إلى حالة عدم اليقين في سوق عملة الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي الناتجة عن التوقعات الخاصة بالاقتصاد العالمي والمحلي.



بوح الاقتصاد

هيكلية الاقتصاد .. أم زيادة الرواتب ؟!

■ هني الحمدان

■ أي حديث حول زيادة الرواتب والأجور يطرب الأغلبية بلا شك، لما قد ينعكس على تحسين أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية حسب اعتقادهم.. ولكن أي زيادة يجب أن تقابلها كتلة مالية متوافرة لتغطية نسبة الزيادة.. وبحال صعوبة تأمينها فيبقى أي حديث ضمان الوعود وتدوير الأمان!

من فينة لأخرى تنشر أخبار « فيس » وربما تكون إشاعات مغرصة عن قرب صدور قرارات برفع الرواتب، أو خلافه من الإشاعات التي تهدف إلى رفع سقف التوقعات ومن ثم الإحباط وخلق صورة تشاؤمية لأفراد المجتمع في حال عدم تحقق تلك التوقعات المغلوطة..!

وتأتي مثل هذه الإشاعات من بعض من يدعون أنهم أصحاب قلم وفكر وتخصص، للأسف الشديد، بغية كسب الشعبية والجماهيرية على حساب أرقام الواقع.

فمن ينظر لواقع الأجور والرواتب في ميزانية الحكومة المالية يدرك الصعوبة البالغة في رفع الأجور في ظل أوضاع اقتصادية صعبة كهذه، حيث تأثيرات طالت العملية الإنتاجية وتباطؤ تال بكل مؤشرات النمو وسواها.. واليوم تشكل كتلة الرواتب والأجور ربع الموازنة العامة للدولة.

وقياساً للإيرادات الكلية المتحققة، فإن فاتورة أي زيادات في الأجور خلال هذه الفترة، ستشكل عبئاً ضخماً على موازنة الدولة، سيصعب إيجاد حلول لها إلا بتكاليف عالية على الدولة والأفراد كالاقتراض مثلاً أو فرض ضرائب ورسوم عالية مع رفع أسعار الكهرباء والماء والوقود وإلغاء الدعم الذي سارت به الحكومة كخيار يقلل الهدر ويحقق الوفرة...!

الطرح ليس ضد أي زيادة، بل تبيان واقع الحال، حتى رأي وزير المالية كان واضحاً، لم ينف ولا يؤكد أن هناك أي زيادة على الأجور حالياً، وترك ذلك لمدى تحقق أي وفر وفوائض اقتصادية تسد متطلبات أي زيادة..!

أمام حجم التحديات وتقلها، رفع الأجور ليس حلاً أو فكرة مستساغة وغير قابلة للتصديق في الفترة الحالية.. لها ارتباطات وحسابات، وإن لم تكن العوائد الناتجة إنتاجياً ونموياً جيداً، فسواقم الوضع وستبقى الأزمات الحالية كالتضخم والغلاء مسيطرة..

بالعرف الاقتصادي هناك من يفضل أولاً إحلال البدائل لرفع الأجور، وهذا خيار يقلص من شدة حالات كالتضخم والغلاء وغيرها.. ومن تلك البدائل تشجيع القطاع الخاص على توظيف المزيد من الأيدي العاملة وتوسيع مروحة الإنتاجية، وجعل بيئة العمل فيه بديلاً مفضلاً للمواطن عن طريق تحسينها من ناحية السياسات والإجراءات التي تمكن الموظف معرفة خط تدرجه الوظيفي كما هو الحال في الحكومة مع ما يشمل ذلك من علاوات ومكافآت سنوية. ويضاف إلى هذا الحل تشجيع المبادرات الفردية بتشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة للمواطنين وتذليل كل صعاب المشروعات الصغيرة، وتنظيم أسواق التجزئة والخدمات لتجعلها تتلاءم مع بيئة المجتمع.

إن تحسين سوق العمل أول الخيارات لرفع الدخل للمواطنين، يليها تحسين سوق الإسكان مثلاً، الذي ينبغي أن يعطى الاهتمام الكافي، فحصول المواطن على مسكن مريح وبأقل التكاليف الممكنة قد يرفع عن كاهله نحو 50 بالمئة من دخله.

وأيضاً الإنفاق على قطاعات البنى التحتية كلها، وتحسين بيئات العمل في القطاعين، ودعم أكبر للمصدر والمستورد والصناعي لتوفير السلع والمواد، ودعم كل العمليات الإنتاجية والتصنيعية لتوفير منتجات وفوائض متاحة للتصدير من أجل توليد العملات الصعبة، كلها قد تكون بدائل أفضل بالإطار الكلي من زيادة الرواتب، هو طرح يحقق النفع للأجيال القادمة، ولا يطرب أذان الذين ينحون نحو زيادات على الأجور من دون دراسة أثر الزيادات في قوة أو تراجع المسببات للأزمات الحاصلة..!

الدعم الحقيقي الموجه ليس فقط للمستحق من المواطنين، بل الدعم الرسمي تجاه اقتصاد تنموي هادف هو من يقلل فاتورة معالجة الأزمات الحالية ويفتح مجالاً للحظ زيادات متواترة أيضاً.

كرنفال شارع الأكل

يدعم الاقتصاد الوطني و«سورية الرقمية»



رواد الأعمال يجدون في هذا الكرنفال فرصة ذهبية لبدء مشروعاتهم الخاصة بالتعاون مع غيرهم من المطاعم المحترفة الموجودة، ما يجعل من الكرنفال بيئة مناسبة لتأمين آلاف ومئات فرص العمل في مختلف النواحي.

هذا ما أكدته الشركات الراعية «شركة سيريتل وبنك البركة» والمنظمة «شركة BeeOrder وسوشلها»، حيث إن أهمية رعاية هذا النوع من الفعاليات ينبع من كونه يدعم الاقتصاد المحلي ومنتجاته، ويكرس الالتزام الوطني نحو «سورية الرقمية» فما يزيد على 60 جهة مشاركة في الكرنفال تعتمد الدفع بطريقة إلكترونية، إضافة إلى أن الكرنفال يدعم قربهم من الشارع السوري.

منذ انطلاق فعاليات كرنفال شارع الأكل في 11 من حزيران على أرض مدينة المعارض القديمة بدمشق، لا يزال يلاقي إقبالاً واسعاً وأصداءً إيجابية، فهو الذي يقدم التسلية لزواره كونهم يعتبرونه مكاناً لطيفاً لقضاء أوقات جميلة مع العائلة أو الأصدقاء في الفترة الصيفية وتجريب أحدث الألعاب بالتزامن مع تذوق أشهى المأكولات والوجبات والعصائر والحلويات التي تقدمها المطاعم المشاركة، بالإضافة إلى الهدايا المميزة من الشركات الراعية للكرنفال.

وفي الوقت الذي يهدف فيه كرنفال شارع الأكل إلى التعريف بالمطاعم والمأكولات الجديدة لأصناف وأطباق سورية وعالمية، فهو يسعى أيضاً إلى دعم الاقتصاد الوطني، فالكثير من المشاركين الهواة من

الذكاء الاصطناعي يثير مخاوف سوق الأسهم

للأسهم من أجل جني بعض الأرباح. أن هذه الجولة السابقة جعل الانخفاض بنسبة 13 بالمئة على مدار 3 أيام، وهو أسوأ امتداد له منذ 2022. نظراً لأن حجم شركة إنفيديا أصبح ضخماً جداً، فإن تحركات أسهمها تحمل وزناً إضافياً على مؤشر S&P 500 والمؤشرات الأخرى.

وكالات

شركة ميكروسوفت باعتبارها الأكثر قيمة في وول ستريت، ثم انخفض بنسبة 13 بالمئة على مدار 3 أيام، وهو أسوأ امتداد له منذ 2022. نظراً لأن حجم شركة إنفيديا أصبح ضخماً جداً، فإن تحركات أسهمها تحمل وزناً إضافياً على مؤشر S&P 500 والمؤشرات الأخرى.

أثارت مخاوف طفرة الذكاء الاصطناعي التي تتحرك بوتيرة سريعة من إيجاد فقاعة في سوق الأسهم، وسط أنظار المستثمرين التي نتجه إلى إنفيديا التي قفزت بقوة خلال الأيام الماضية. وأوقف انتعاش أسهم شركة إنفيديا، انزلاقها الذي استمر 3 أيام والذي فاجأ عديد من المستثمرين ومحا أكثر من 400 مليار دولار من قيمتها السوقية. في أوائل الأسبوع الماضي، تفوقت الشركة على

نجاحات في صناعة السيارات الصينية



في أميركا الشمالية، من المتوقع أن تحقق شركات صناعة السيارات الصينية حصة سوقية تبلغ 3 بالمئة فقط، معظمها في المكسيك، حيث من المتوقع أن تكون واحدة من كل خمس سيارات من علامة تجارية صينية بحلول 2030.

وكالات

المركبات أكثر صرامة وأعلنت تعرفه جمركية بنسبة 100 بالمئة على السيارات الكهربائية الصينية المستوردة. وقال مارك ويكفيلد، القائد العالمي المشارك لأعمال السيارات والصناعة في «أليكس بارتنز»، في بيان: «إن الصين هي المبتكر الجديد للصناعة، فهي قادرة على إنشاء مركبات لا غنى عنها ويكون تسويقها أسرع، وأسعارها أرخص، ومتقدمة في التكنولوجيا والتصميم، وأكثر كفاءة في البناء».

يتوقع أن تستمر شركات صناعة السيارات الصينية في التوسع خارج موطنها سريعاً لتصل إلى 33 بالمئة من حصة سوق السيارات العالمية بحلول 2030، وفقاً لتقرير جديد صدر عن شركة الاستشارات الشهيرة أليكس بارتنز.

ويأتي معظم النمو من حصة السوق المتوقعة البالغة 21 بالمئة هذا العام، من خارج الصين، ومن المتوقع أن تنمو المبيعات خارج الصين من 3 ملايين هذا العام إلى 9 ملايين بحلول 2030، ما يمثل نمواً من 3 بالمئة إلى 13 بالمئة من حصة السوق بحلول نهاية هذا العقد.

ويمثل التوسع السريع لشركات صناعة السيارات الصينية مصدر قلق متزايد لشركات صناعة السيارات العريقة والسياسيين على مستوى العالم.

ويخشى كثيرون من أن تغمر المركبات الصينية الصنع والأقل تكلفة الأسواق، ما يؤدي إلى تقويض النماذج المنتجة محلياً وخاصة السيارات الكهربائية بالكامل.

قالت «أليكس بارتنز» إنها تتوقع أن تنمو العلامات التجارية الصينية في جميع الأسواق في العالم. مع ذلك، أضافت الشركة أنها تتوقع توسعاً أصغر بكثير في اليابان وأميركا الشمالية، بما في ذلك الولايات المتحدة، حيث معايير سلامة